برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة
روما، 20 - 2003/10/24

ملخَّص أعمال الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام 2003

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة WFP/EB.3/2003/13.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2003/14
27 February 2004
ORIGINAL: ENGLISH

بيان المحتويات

		Page
	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة	
1	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة	2003/EB.3/1
	قضايا السياسات	
3	الخطة الاستراتيجية (2004-2007)	2003/EB.3/2
6	تقرير موجز عن استعراض مبادرة اللامركزية في البرنامج	2003/EB.3/3
7	سياسة التقييم في البرنامج	2003/EB.3/4
8	متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي/الجمعية العامة بشأن الإجراءات التي ستتخذها المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة – قضايا وخيارات	2003/EB.3/5
	مسائل الموارد والمالية والميزانية	
8	خطة الإدارة للبرنامج لفترة السنتين (2004-2005)	2003/EB.3/6
10	تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن استعراض استراتيجية الموارد البشرية في البرنامج	2003/EB.3/7
11	التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجعة الحسابات الذي أعده المراجع الخارجي (2000-2001)	2003/EB.3/8
11	أفضل الممارسات في آليات الرقابة	2003/EB.3/9
12	**المحفظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**	
13	**المحفظة الإقليمية لأوروبا الشرقية**	
14	**المحفظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا والبحر والمتوسط**	
15	**المحفظة الإقليمية للجنوب الأفريقي**	
16	**المحفظة الإقليمية للجنوب الأفريقي - تقارير التقييم**	
16	تقرير موجز عن التقييم الآني لتصدي البرنامج للأزمة في الجنوب الأفريقي، 2002-2003 (عملية الطوارئ 10200)	2003/EB.3/14
	المحفظة الإقليمية للجنوب الأفريقي – المسائل التشغيلية	
17	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها – أنغولا 10054 (التوسع الثاني)	2003/EB.3/15
16	والعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس ليقرها – زامبيا 10071 (التوسع الأول)	2003/EB.3/16
18	**المحفظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا**	
	المحفظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا – المسائل التشغيلية	
19	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها – جمهورية الكونغو الديمقراطية. 10288	2003/EB.3/18
20	**المحفظة الإقليمية لغرب أفريقيا**	
	المحفظة الإقليمية لغرب أفريقيا – تقارير التقييم	
20	تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لبوركينا فاصو (2000-2004)	2003/EB.3/19
	المحفظة الإقليمية لغرب أفريقيا – المسائل التشغيلية	
21	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها – غرب أفريقيا الساحلية 10064 (التوسع الثاني) والإضافة	2003/EB.3/21
22	**المحفظة الإقليمية لآسيا**	
	المسائل التنظيمية والإجرائية	
22	برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2004-2005)	2003/EB.3/26
	أي أعمال أخرى	
24	مشاركة البرنامج في عملية النداءات الموحدة	2003/EB.3/30
25	الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي	2003/EB.3/31
25	آخر تطورات الخسائر في الأغذية في بنغلاديش	2003/EB.3/32
26	الإحاطة بمتابعة مسائل التسيير والإدارة	

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة (2003/EB.3/1)

1- استهل المدير التنفيذي ملاحظاته بمناقشة الجهود التي يبذلها **البرنامج** مجددا الرامية للتفكير في عمله من الناحية الاستراتيجية، مما ينطوي على بحث دور الغذاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن تفاؤله إزاء التقدم المحرز في أفريقيا، ولكنه سلّم بأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز مسؤول عن تيتم عدد كبير من الأطفال يصل إلى 20 مليون في أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام 2010. ولمواجهة هذا التحدي يلزم أن يتمتع **البرنامج** بإدارة جيدة، وأن يكون معدا إعدادا جيدا، ويتسم بالمهنية وبالتدريب الجيد، وأن يكون سهل الوصول إليه وقابلا للمساءلة. كما يحتاج **البرنامج** إلى توسيع نطاق قاعدة جهاته المانحة، وأن يوطد علاقاته التشاركية ويزيد من مرونته.

2- وتحدث عن الانفجار الذي وقع في مقر الأمم المتحدة في 19 أغسطس/ آب في بغداد، فقال إنه حدث ضمن سلسلة أحداث مأساوية وضعت عبئا غير مسبوق على كاهل **البرنامج**؛ وتضمنت أحداث أخرى حالات طوارئ في كوسوفو وتيمور الشرقية، وفيضانات في الصين، وموجات جفاف وحروب في أفغانستان، والأزمة في العراق. وأشاد باستجابة **البرنامج**، لاسيما بجهوده في العراق، وأشار إلى أن **البرنامج** قد وفّر في جميع هذه الأزمات جزءا كبيرا من السوقيات واحتياجات النقل والاتصالات لشركائه من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. بيد أن هذا الأداء الرفيع له ثمن باهظ يتحمله الموظفون ويفضي إلى الإصابة بأمراض تتعلق بالتوتر، وإلى الإنهاك وتبديل الموظفين.

3- وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في المعونة الغذائية والاستثمارات في الزراعة الأساسية على نطاق العالم، أعرب المدير التنفيذي عن ارتياحه لاستجابة الجهات المانحة الكبرى **للبرنامج**. وأضاف قائلا إنه لمن المشجع أيضا الالتزام المتنامي بالتنمية في أفريقيا كما يتضح من مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، ومن تصدر مسائل الأمن الغذائي لجدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في إيفيان. وذكّر المجلس بأنه وفقا لبيانات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، فإن **البرنامج** قد حقق أفضل أداء في تأمين تخصيص الجزء الأعظم من موارده لأقل البلدان نموا.

4- وأفاد المدير التنفيذي أن أكثر من 80 في المائة من أنشطة **البرنامج** تنصب على حالات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. وأشار إلى أن **البرنامج** سيبلغ هذا العام رقما غير مسبوق قدره 110 ملايين مستفيد، وكمية تبلغ زهاء 8 ملايين طن تزيد قيمتها على 4 مليارات دولار. واستعرض نجاح عمليات **البرنامج** الكبرى والتحديات التي واجهتها في العراق وليبيريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقرن الأفريقي والجنوب الأفريقي.

5- وإذ تمثل المرأة في أفريقيا 80 في المائة من المزارعين و60 في المائة من المصابين بالإيدز، وتضطلع على الدوام بجميع الواجبات الأسرية، وعد المدير التنفيذي أن يركز **البرنامج** بشكل متزايد على الحد من الأعباء الواقعة على كاهلها. وأكد مجددا قدرة برامج التغذية المدرسية على تغيير الحياة، والتزام **البرنامج** بمواصلة منح الأطفال فرصة بدء الحياة بشكل طيب بفضل هذه البرامج.

6- وفيما يتعلق بالشراكات، عرض المدير التنفيذي الجهود المشتركة الناجحة التي يبذلها **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واعتزام **البرنامج** توطيد الشراكات مع منظمة اليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات. وأبلغ مع السرور عن دور **البرنامج** كالراعي التاسع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وقد تصدى **البرنامج** بالفعل للتحديات التي يشكلها وباء الإيدز بتعديل أنشطته في عدد من البلدان التي يستشري فيها الوباء بأكبر درجة، بما في ذلك تغيير القيمة السعرية لسلة الغذاء لمراعاة احتياجات المستفيدين.

7- وتحدث المدير التنفيذي بإيجاز عن خطة الإدارة لفترة السنتين والخطة الاستراتيجية، اللتين ستعرضان في هذه الدورة، فقال إن خطة الإدارة، التي تمثل خلاصة فكر **البرنامج**، تمثل ميزانية جديدة النوع تقوم على أساس الاحتياجات. ووعد بعدم المبالغة بشكل متعمد في تقييم احتياجات **البرنامج**، وأكد مجددا التزام **البرنامج** بالإدارة القائمة على النتائج وبإعادة التدريب للمديرين القطريين وضمان مراجعة حسابات جميع قطاعات **البرنامج**. وعرض الخطة الاستراتيجية فقال إنها وثيقة تراعي مكامن القوة والمزايا النسبية التي يتمتع بها **البرنامج** ولكنها تقر أيضا بمواطن الضعف في المنظمة.

8- ولمواجهة تحديات التمويل التي تطرحها الميزانية الجديدة، يعتزم **البرنامج** إشراك جهات مانحة ناشئة، ودعم الشراكات مع القطاع الخاص، وتشجيع الجهات المانحة التقليدية على الوفاء بالمتوسط الحالي الذي قررته منظمة التنمية والتعاون في الميدان الأوروبي والبالغ 2 دولار للفرد. وأشار إلى أهمية الهبات من السلع الفائضة، فأكد للمجلس أن هذه الهبات لا يمكن أن تتسبب في اضطرابات للأسواق المحلية. كما أوضح الجهود التي يبذلها **البرنامج** لتحسين الأداء من خلال عملية استعراض أساليب العمل. وعرض المدير التنفيذي بعد ذلك على المجلس آخر التطورات بشأن الشراكات الجديدة التي أقامها البرنامج مع القطاع الخاص، مع عرض ثلاثة أشرطة فيديو ترويجية عبارة عن إعلان تلفزيوني وإعلان يظهر فيه الممثل شون كونري وفيلم فيديو عن المنظمة. واختتم تعليقاته باقتباس عن الأم تريزا التي تم رفعها إلى مرتبة القديسين، مشيرا إلى أن الأعمال التي قامت بها مع الفقراء الجوعى تظهر بوضوح قدرة الفرد على تغيير العالم.

9- وقدم المجلس الشكر للمدير التنفيذي على ملاحظاته الاستهلالية. وأشاد بجهود **البرنامج** الرامية إلى الوصول إلى القطاع الخاص وجهوده الوقائية ونُهجه الاستراتيجية لإطعام الفقراء الجوعى، وأعرب عن ثقته بشكل عام في عمل **البرنامج**. كما أشاد المجلس بنجاح **البرنامج** في العراق، وأدان التفجير الذي وقع في مقر الأمم المتحدة في 19 أغسطس/ آب في بغداد. ووجه الأعضاء بشكل عام تهانيهم إلى السيدة كاثرين بيرتيني على منحها جائزة الأغذية العالمية، وأعربوا عن تقديرهم لتبرعها بقيمة الجائزة **للبرنامج**.

10- وأعرب المجلس عن دعمه لجهود **البرنامج** الرامية إلى توجيه أنشطته نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وركز عدد كبير من الوفود على الميزة النسبية التي يتمتع بها **البرنامج** في المساعدات الإنسانية (عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش)، بينما أشار أعضاء آخرون إلى أهمية مواصلة الأنشطة الإنمائية التي يقوم بها **البرنامج**. كما أشير إلى قيمة المساهمات غير المشروطة متعددة الأطراف التي تقدم إلى عمليات **البرنامج**. وأبلغ عدد من الوفود المجلس بالتطورات الأخيرة في برامجها الوطنية للمساعدة الإنسانية والإنمائية. وحث عدد من الدول الأعضاء **البرنامج** على التصديق على إعلان واضح للمبادئ الإنسانية، وعلى تعزيز مشاركة **البرنامج** في الشراكات الإنمائية على المستوى القطري مثل وثائق استراتيجية الحد من الفقر والنهُج القطاعية.

11- وأزجى المدير التنفيذي الشكر إلى المجلس على ما قدمه من ثناء، ولكنه ذكّر الأعضاء بأنه ليس إلا جزءا بسيطا من صورة أكبر تشمل جميع موظفي **البرنامج**.

قضايا السياسات

الخطة الاستراتيجية (2004-2007) (WFP/EB.3/2003/2)

12- أعرب المجلس عن تقديره لعملية المشاورات الموسعة التي أفضت إلى صياغة الخطة الاستراتيجية، وأزجى الشكر إلى الرئيس والأمانة على ما قدماه من دعم في هذه العملية. ورحب المجلس بهيكل الخطة الاستراتيجية – إدراج تحليل لمكامن القوة ومواطن الضعف والفرص والمخاطر، ووضع هدف برنامجي أساسي يتم تحقيقه من خلال الأولويات الاستراتيجية الخمس وأولويات الإدارة الداعمة التسع، ووضع استراتيجية لإدارة المخاطر، ووضع استراتيجية لجمع الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة – في إطار نظام الإدارة القائمة على النتائج.

13- وسلم المجلس بأن الخطة الاستراتيجية وثيقة حية تشمل إشارة إلى العمل الجاري والعمل المقرر الشروع فيه خلال فترة الخطة. وسيلزم إجراء مزيد من المشاورات مع الأعضاء بشأن مجموعة من القضايا، وسيتعين عرض القرارات على المجلس في وقت مناسب.

14- واتفق المجلس على ضرورة أن يركز **البرنامج** عملياته على تحقيق خمس أولويات استراتيجية هي:

- إنقاذ الأرواح في حالات الأزمات؛
- حماية سبل العيش في حالات الأزمات وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات؛
- دعم تحسين الوضع التغذوي والصحي للأطفال والأمهات والفئات الضعيفة الأخرى؛
- دعم فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي والحد من التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم والتدريب على اكتساب المهارات؛
- مساعدة الحكومات في إنشاء وإدارة البرامج الوطنية للمساعدات الغذائية.

15- ورحب المجلس بمواءمة الأولويات الاستراتيجية مع الأهداف الإنمائية للألفية، وأشار إلى أن هذه الأولويات تندرج في إطار رسالة **البرنامج** وإطار سياساته الحالي. وأكد عدد من الأعضاء على الدور البارز **للبرنامج** في إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش في حالات الأزمات، بينما أشار أعضاء آخرون إلى أن مسألة التصدي للشواغل التغذوية ومشاكل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ستكتسب أهمية لضمان الحد بشكل مستدام من الجوع والفقر في المستقبل.

16- ورحب المجلس بتعميم الدعم الذي يقدمه **البرنامج** لبناء القدرات الوطنية. وأعرب عن تطلعه إلى تلقي وثيقة تعرض على المجلس لاتخاذ قرار بشأنها تستعرض التجارب وتضع مزيد من السياسات والنهج وآليات التمويل الملائمة لتوسيع نطاق الأنشطة في هذا المجال.

17- وأكد المجلس مجددا ضرورة أن تلائم أنشطة **البرنامج** الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وعلى وجه الخصوص فإن استنتاجات اجتماع روما لعام 2003 بشأن المواءمة شكلت إطارا مهما للتعاون يشارك فيه **البرنامج** وشركاؤه من الأمم المتحدة مشاركة كاملة. ولاحظ المجلس أن النجاح في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية يتطلب تعاونا وثيقا مع طائفة من الشركاء المتمثلين في الحكومات الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الثنائية، والقطاع الخاص. ويؤدي التنسيق بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها دورا مهما في هذا الصدد، على غرار

شراكة **البرنامج** مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بوضع البرامج الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

18- وعُرض اقتراح بضرورة قيام **البرنامج** بالإعلان عن دعمه الرسمي للمبادئ الإنسانية فيما يتعلق بالآدمية وعدم التحيز والحياد والاستقلال. وأعرب المدير التنفيذي عن موافقته بحرارة وتعهد بعرض وثيقة تشمل هذه المبادئ على المجلس التنفيذي في فبراير/ شباط 2004. ورهنا بموافقة المجلس، سترد هذه المبادئ في مراجعة الخطة الاستراتيجية التي سيُنظر فيها في عام 2005.

19- وفي إطار قرار لجنة المعونة الغذائية القاضي بتوفير ما لا يقل عن 90 في المائة من المساعدات الإنمائية التي يقدمها **البرنامج** لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وما لا يقل عن 50 في المائة منها لأقل البلدان نموا، اتفق المجلس التنفيذي على أنه من الملائم اتباع نهج مرن يركز على من هم في أمس الحاجة إليها. وبناء على ذلك وافق المجلس على الاقتراح بتخصيص 90 في المائة من الموارد الإنمائية المتعددة الأطراف غير الموجهة المقدمة من جهات مانحة تقليدية، في موعد أقصاه عام 2007، إلى البلدان التي:

- تندرج في عداد أقل البلدان نموا أو التي تعاني بنفس الدرجة من انخفاض في الدخل؛
- تواجه على نطاق واسع مشكلة سوء التغذية المزمن الذي يقاس بتجاوز معدل تقزم الأطفال دون الخامسة من العمر نسبة 25 في المائة.

20- وأفاد بعض الأعضاء أن تبني معيار الدخل سيضر على الأقل بـ 11 من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ولذا شددوا على ضرورة توسيع عملية تحديد البلدان الأشد احتياجا لتشمل بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي يزيد فيها الدخل عن أقل البلدان نموا، أو التي يسود فيها تقزم الأطفال بنسبة تزيد على 25 في المائة. وأفاد بعض الأعضاء بوجود بعض جيوب الجوع في البلدان الأفضل حالا نسبيا ورأوا أنه ينبغي أن تكون هذه البلدان مؤهلة أيضا للحصول على مساعدة إنمائية من **البرنامج**.

21- وأشار المجلس إلى الالتزامات المتخذة في مونتيري بتخصيص موارد إضافية ومستقرة للمساعدة الإنمائية. وأشير إلى أن التمويل المتعدد الجهات غير الموجه يمثل أنجح الوسائل لتوفير الموارد **للبرنامج**. وشجع المجلس **البرنامج** على جمع الأموال من مصادر جديدة، فضلا عن الجهات المانحة التقليدية. وأعرب بعض الأعضاء عن تحفظاتهم إزاء الاقتراح المتمثل في أن يقوم **البرنامج**، عند تخصيص هذه الأموال، بالنظر إلى تمويل الأنشطة المتأثرة بالتحول في تخصيص الأموال المتعددة الأطراف غير الموجهة المقدمة من الجهات المانحة التقليدية باعتبارها تمثل إحدى أولوياته. ومع ذلك فقد جرت الموافقة على أن اختيار طريقة التمويل إنما هو مسألة تخص الجهات المانحة الجديدة نفسها مثلما تخص الجهات المانحة التقليدية.

22- ومن المفهوم لدى المجلس أن الموارد المتعددة الأطراف الموجهة، بما فيها الموارد الوطنية الآتية من مصادر خاصة، سيتواصل تقديمها إلى البلدان والأنشطة الموضوعة لها.

23- ولاحظ المجلس عدم اقتراح أي تغييرات على مبادئ تخصيص أموال لحالات الطوارئ. وسيظل التفريق بين التدخلات الإنمائية والتدخلات الطارئة قائماً. وستظل التدخلات الطارئة تستهدي بالمعيار الذي وضعه **البرنامج** للاستجابة الطارئة.

24- وطلب المجلس إلى **البرنامج** اتباع نهج يتسم بالمرونة في التعامل مع مسألة التواجد القطري، وهو ما ينبغي أن يتلاءم مع طبيعة وحجم البرنامج المطلوب إدارته، مع مراعاة النُهج الأخرى الجاري إعدادها في سائر المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة. وفي بعض الحالات، يكون وجود مكتب صغير يرأسه موظف دولي، سواء في مكان مستقل تابع **للبرنامج** أو في مكتب وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة، أنسب من وجود مكتب قطري كامل. وفي حالات أخرى، قد يتمثل وجود **البرنامج** في مكتب به موظف محلي يعمل في موقع لوكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة، أو مثلاً في وجود وحدة لدراسة هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها تعمل داخل وزارة حكومية.

25- وقد شجع المجلس **البرنامج** على اتخاذ الخطوات الإدارية التالية لتعزيز تحقيق الأولويات الاستراتيجية:

- تعزيز الشراكات؛
- إدارة الموارد البشرية؛
- الإبلاغ والإدارة القائمة على النتائج؛
- تعزيز القاعدة المعرفية **للبرنامج**؛
- زيادة الدعم التشغيلي؛
- استعراض تصريف الأعمال؛
- تحسين الشفافية والمساءلة؛
- الاتصال والدعوة؛
- زيادة الموارد لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

26- وأكد عدد من الأعضاء أن هذه الأولويات الإدارية المرتبطة بالعمليات الإنسانية تتسم بأهمية خاصة. وقد نوقشت آراؤهم بالتفصيل في أثناء مناقشة المجلس لخطة الإدارة لفترة السنتين، وجرى التشديد على ضرورة أن يكرس المجلس مزيدا من الوقت للمسائل الإنسانية.

27- ووافق المجلس بحرارة على خطط **البرنامج** بشأن وضع استراتيجية لإدارة المخاطر وأعرب عن تطلعه إلى الاشتراك في العملية بشكل وثيق.

28- وقد سلّم المجلس بأن تحقيق الأهداف المبينة في الخطة الاستراتيجية يقتضي تنفيذ استراتيجية معززة للموارد تعمل على توسيع قاعدة المانحين وإشراك القطاع الخاص. ولما كانت الاستراتيجية المقترحة قيد الإعداد، فإن المجلس يتطلع إلى إجراء مشاورة غير رسمية في مطلع عام 2004 لمناقشة جملة قضايا من بينها ما يلي: تعريف المانحين الناشئين والتقليديين؛ الإستراتيجيات المطلوبة لزيادة دعم المانحين التقليديين والناشئين؛ سبل تشجيع المانحين الناشئين من خلال دعم مواقفهم، وبوجه خاص ترتيبات التوأمة، واستخدام المنح النقدية لشراء الغذاء. كما ستنظر المشاورة ذاتها في مشروع وثيقة سياسات عن علاقات **البرنامج** مع القطاع الخاص.

29- وشدد المجلس على أن العلاقات مع القطاع الخاص يجب أن تدار في إطار المجلس. وأشير إلى الحاجة إلى الحوار والتشاور ورفع التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن المبادرات المتخذة مع القطاع الخاص. وبنفس الروح، من المهم أن يكون الشركاء من القطاع الخاص على فهم كامل بدور ومسؤوليات المجلس.

30- وأعرب المجلس عن تقديره لتقديم النتائج والمؤشرات المتوقعة في مصفوفة نتائج أداء البرامج. وطلب عدد من أعضاء المجلس توضيحاً لهذه المؤشرات، وخصوصاً اختيارها واستخدامها. ورأى المجلس أيضا أنه ينبغي تحديد مؤشرات ملائمة على مستوى **البرنامج** لأولويات الإدارة. وردت الأمانة بأن المؤشرات هي بقدر الإمكان تلك التي تُختار لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هناك مؤشرات تختار بالذات لصلتها بالمعونة الغذائية. ويجري تنسيق هذه المؤشرات من خلال شراكات مثل التقييم القطري الموحد/ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومبادرة الرصد والتقييم الموحدين للإغاثة والحالات الانتقالية. وستتصدى الأعمال الجارية في مجال الإدارة القائمة على النتائج لقضايا من قبيل تعيين المعالم، وتحديد الأهداف، واستعراض مدى ملاءمة المؤشرات المختارة. وإضافة إلى ذلك، سيتناول التقرير السنوي للأداء أولويات الإدارة على مستوى مؤسسي.

تقرير موجز عن استعراض مبادرة اللامركزية في البرنامج (WFP/EB.3/2003/3)

31- عرضت الأمانة الوثيقة التي أعدت استجابة لطلب المجلس، وقدمت عرضا موجزا لعملية اللامركزية، وعرضت تنظيم عملية الاستعراض وركزت على بعض نتائجها.

32- وأعرب المجلس عن تقديره للوثيقة وما ورد فيها من توصيات ولعملية اللامركزية بشكل عام. وسلم المجلس بالمشاكل المتأصلة في هذه العملية الصعبة، ولاحظ التقدم الطيب الذي أحرزه **البرنامج** حتى الآن.

33- وطرح المجلس عددا من الأسئلة منها: ما هي الآثار المترتبة على اللامركزية في المستفيدين من برنامج الأغذية العالمي؟ كيف يقيس **البرنامج** مستوى الجودة؟ هل يعتزم **البرنامج** إعادة تقييم المهام والكفاءات في المقر وفي المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية؟ ما هي آثار اللامركزية على جودة البرامج وعلى سرعة وجدوى عملية اتخاذ القرار؟ هل ستتوسع المكاتب الصغيرة بشكل مفرط مع توليها هذه المسؤوليات الجديدة؟ كيف تؤثر اللامركزية على الروابط مع الحكومات والمستفيدين؟ كيف جرى مراعاة الكفاءة التكاليفية؟

34- ورئي بشكل عام أن كفالة تدفق الاتصالات بين المقر والميدان مسألة رئيسية. كما رئي أن توفير توجيه معياري واضح للميدان مسألة حاسمة الأهمية وشرط أساسي للمساءلة والمراقبة.

35- وكان المجلس يود أن تذكر قضايا الجنسين في التقرير. وطلب استيفاء التقرير بأرقام محددة، وإجراء مقارنة لخبرة **البرنامج** قياسا بالخبرات الموجودة في المنظمات الأخرى.

36- وردا على أسئلة أكدت الأمانة للمجلس أن **البرنامج** يأخذ مأخذ الجد الحاجة إلى تصميم وتنفيذ البرامج عالية الجودة، وأن الإدارة القائمة على النتائج ستعزز ذلك. وفيما يتعلق بالفعالية الاقتصادية، قالت الأمانة موضحة إن من الصعب فصل التكاليف المتعلقة باللامركزية. غير أن اللامركزية لم تكن منعدمة الأثر على التكاليف، إنما كانت أقرب إلى الحيادية في مسائل *الموظفين*. وفيما يتصل بمدى ما وصل إليه **البرنامج** من توسيع شبكته ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS)، قالت الأمانة موضحة إن الأرقام الواردة في التقرير قد استكملت منذ كتابة التقرير. ففي ديسمبر/كانون الأول، سيتم ربط 56 مكتبا، ويتوقع **البرنامج** تغطية بنسبة 100 في المائة في نهاية العام. ولم تتطلب صلاحيات القيام بهذا الاستعراض إجراء مقارنة بين تجربة **البرنامج** في اللامركزية وتجربة سواه من المنظمات، وإن كانت الأمانة قد وافقت على أن ذلك قد يكون مهما.

37- وردا على التعليقات العديدة المتصلة بمسائل الموظفين، والاتصالات، وتقاسم المعرفة، قالت الأمانة موضحة إن الزيادات الملحوظة في موظفي المقر جاءت نتيجة لتعزيز **البرنامج** لوظائف التنظيم والإدارة التي كان عدد شاغليها أقل

من المطلوب. وشددت الأمانة على أن تقاسم المعرفة يعتبر أولوية في الخطة الاستراتيجية وخطة الإدارة لفترة السنتين معا. وثمة محفلان يعززان هذه الاتصالات، هما الاجتماعات الخارجية لكبار الموظفين، ولجان إعادة تعيين الموظفين. وفيما يتصل بنقل الموظفين، أوضحت الأمانة أن هناك مهاما تحتاج إلى موظفين لفترة أطول من الفترة العادية لتناوب الموظفين؛ وعند نقل الموظفين، يلتزم **البرنامج** بالتأكد من انتقالهم عبر المناطق، مما يكفل تقاسم المعرفة.

38- وشكر المدير التنفيذي المجلس على تعليقاته القيمة. وأكد من جديد التزام **البرنامج** باللامركزية، مشيرا إلى أن خطة الإدارة واستعراض أساليب العمل ينطويان على عناصر للامركزية. وسلم المدير التنفيذي بأهمية نقل السلطة إلى مديري البرامج القطرية وتعيين المزيد من الموظفين الوطنيين. وفي عام 2004، سيكون هناك تركيز على اللامركزية في جميع أنحاء المنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز الإدارة المالية على الصعيدين القطري والإقليمي، وقال إنه يتوقع أن تتمكن الأمانة من تقديم الاستعراض التالي للأساليب بحلول منتصف عام 2005.

سياسة التقييم في البرنامج (WFP/EB.3/2003/4)

39- ذكّرت الأمانة المجلس بأن مكتب التقييم أصبح الآن يتولى مسؤولية مهمته الأساسية – وهي التقييم – عقب إنشاء الشعبة الجديدة للإدارة القائمة على النتائج في مطلع هذا العام. والهدف من الوثيقة هو تقديم سياسة للتقييم، وتوضيح دور مكتب التقييم المستقل في منظمة لا مركزية.

40- وعند اعتماد الوثيقة، أثنى المجلس على الأمانة لما حققته من تقدم حتى الآن، وأثار عدة مسائل.

41- فقد سلم المجلس بأن التقييم عملية جرد تتم في جميع أنحاء المنظمة، وتضع في اعتبارها الأنشطة السابقة والحالية من أجل تحسين الإدارة مستقبلا، مع الإشارة إلى أن التقييم في برنامج الأغذية العالمي يُفهم أساسا على أنه وظيفة تتعلق بالإدارة، وأن وثائق مكتب التقييم تعتبر أدوات للإدارة والمساءلة في الوقت ذاته. ووافق المجلس على تخصيص أموال في ميزانية تكاليف دعم البرامج والإدارة العادية للعمل التقييمي الذي يقوم به مكتب التقييم.

42- وقد رأى عدة أعضاء أن هناك حاجة إلى جعل مكتب التقييم مكتبا مستقلا يرفع تقاريره إلى المدير التنفيذي مباشرة، وسيكون من الضروري وضع تعريف واضح لمهامه. وسيكون من شأن هذا الترتيب زيادة الشفافية والمساءلة، وإيجاد بيئة إيجابية للتقييم. وفي البيئة اللامركزية الجديدة، سيكون مكتب التقييم مستودعا للخبرات المتعلقة بالتقييم، وسينشر الدروس المستفادة من خلال تجميع الاستنتاجات والدروس المفروض أن تقدم في تقرير سنوي للأداء.

43- ولاحظ المجلس الحاجة إلى وضع إجراءات تساعد على جعل مكتب التقييم جزءا فعالا من المنظمة، وطلب توضيحا للاستنتاجات الواردة في الفقرة 39 من الوثيقة. وأقترح، في ضوء الحاجة إلى الاستقلالية، أن يتولى المجلس تعيين مدير مكتب التقييم.

44- وأُقترح تشكيل لجنة فرعية تابعة للمجلس التنفيذي تتولى النظر في مسائل التقييم وترفع تقاريرها إلى المجلس، فتوفر بذلك وقته. وكان هناك تسليم بأهمية هذا الاقتراح، وأن كان رأي الرئيس أن مهمة المجلس هي النظر مباشرة في المسائل المطروحة عليه، وقال إنه يفضل تجنب الاقتراحات التي قد تؤدي إلى تكاثر اللجان الفرعية، وهو ما لا تشجع عليه اللوائح التي أنشأت شتى الصناديق والبرامج.

45- وجرى التسليم بالحاجة إلى الموظفين المتخصصين ذوي الخبرة في المسائل المتعلقة بالتعيين، والخبرة، والمسؤوليات، ومدة العمل، وآثار التناوب العادي للموظفين.

46- وردت الأمانة على أسئلة المجلس، فقالت إن مكتب التقييم سيواصل إجراء التقييمات المواضيعية والكبرى ورفع تقاريره إلى المجلس التنفيذي بشكل عام. ومع ذلك فإن المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ستجرى تقييمات تستهدي فيها بالمبادئ التوجيهية للرصد والتقييم التي أصدرها مكتب التقييم. وستكون هذه المبادئ التوجيهية بحاجة إلى التحديث لتتضمن نماذج جديدة تتصل بالتقييم الذاتي والتقييمات الآنية. وستحدد إدارة الموارد البشرية عمليات تناوب الموظفين بشكل يتفادى تضارب المصالح ويحافظ على خبرات التقييم؛ وقد خُصصت أموال للتقييمات اللامركزية في ميزانيات التشغيل المتعلقة بتكاليف الدعم المباشرة، ومع تطور ثقافة التقييم في المنظمة، لن يكون هناك معنى للتنافس على الموارد. واعترفت الأمانة بتعقد التقييمات المشتركة بين الوكالات، وإن كانت قد أكدت أهمية النهج؛ وقالت إنها ستسعى إلى المزيد من هذه التقييمات بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصالح. وهناك حاجة إلى إتاحة تقارير التقييم الصادرة عن مكتب التقييم للجمهور على الموقع الخارجي **للبرنامج** على الإنترنت.

47- واتفق على أن يجري في مرحلة لاحقة الرد على السؤال الخاص بالنسب المئوية للعمليات المشمولة بالتقييم. وكانت هناك ثلاث مسائل تحتاج إلى مزيد من المناقشة: (1) استقلالية مكتب التقييم ووضعه التنظيمي؛ (2) مقدار الوقت الذي يخصصه للتقييم، وهل هناك حاجة إلى لجنة فرعية أم لا؛ (3) مسألة خبرة الموظفين التي ستكون جودة التقييم رهنا بها. واتفق على معاودة النظر في هذه المسائل، مع التقرير المقرر تقديمه في دورة فبراير/شباط 2004، بعد إجراء مناقشات مع فريق التسيير والإدارة.

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي/الجمعية العامة بشأن الإجراءات التي ستتخذها المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة – قضايا وخيارات (2003/EB.3/5)

48- أشارت الأمانة إجمالا في عرضها لهذا البند إلى الخيارين المقترحين لأسلوب وتوقيت إعداد التقارير في **البرنامج** بشأن إجراءات متابعة قرارات الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤتمر ومجلس منظمة الأغذية والزراعة: الإبقاء على عملية رفع التقارير المكونة من مرحلتين أو اعتماد عملية من مرحلة واحدة.

49- وأبلغ الرئيس أن المجلس أيد الخيار الثاني، حسبما يرد في مشروع القرار.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

خطة الإدارة للبرنامج لفترة السنتين (2004-2005) (2003/EB.3/6)

50- عرضت الأمانة خطة الإدارة باعتبارها ميزانية أول عامين من الخطة الاستراتيجية (2004-2007)، وركزت على أنها موجهة نحو الاحتياجات، وصفرية النمو وتركز على المستفيدين، ولاحظت أنها تعكس الالتزامات التي أقرها المجلس، ولكنها لا تراعي حالات الطوارئ غير المنظورة.

51- ورحب المجلس بالوثيقة وأعرب عن موافقته على جودتها، وعلى التقدم المحرز نحو التوصل إلى ميزانية قائمة على النتائج. بيد أن المجلس رأى أن هناك مجالا للتحسين، لا سيما ضرورة تضمينها مصفوفة قائمة على النتائج ترتبط بأولويات الإدارة والمؤشرات التي تتناول مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وركزت الأمانة على أن هذه الوثيقة هي أول وثيقة يستخدمها **البرنامج** من هذا النوع، وأنها تمثل نهجا للميزنة الصفرية، وأن الفوائد الناجمة عنها ستأخذ نحو فترتي ميزانيتين حتى تكون ظاهرة تماما. وتعهدت الأمانة بالعمل على إعداد مصفوفة النتائج المطلوبة لأولويات الإدارة، وبرفع تقرير إلى المجلس في الوقت المناسب؛ وأفادت أن العمل جار بالفعل مع الزملاء في منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة بشأن مؤشرات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

52- وأوضحت الأمانة أن مستوى العمليات غير المسبوق في عام 2003 أضاف عبئا على موارد **البرنامج**، وأكدت ضرورة زيادة بناء القدرات. وأعرب عدد من الأعضاء عن تأييدهم لمبادرات بناء القدرات وتعميم الوظائف في ملاك الموظفين. وحظيت مسألة إنشاء منصب رابع بمستوى مساعد أمين عام بتأييد تام.

53- وفي مناقشة توافر الموارد، أشير إلى أن الإدارة الجديدة لجمع الأموال والاتصالات ستسعى إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة من خلال العمل مع جهات مانحة ناشئة والقطاع الخاص. واتفق على أن يُستشار المجلس بشأن المشاركة مع القطاع الخاص. وفيما يتعلق بتحديد الأولويات، أعرب عدد من الأعضاء عن قلقهم إزاء كيفية تطبيق الأولويات حال حدوث اقتطاعات في الميزانية؛ ورأى المجلس أن من الضروري تماما أن تستشيره الأمانة بشأن اختيار الأولويات في إطار عملية إبقائه على علم بتطور الحالة المالية وبالقرارات التي تتخذ. كما اتفق على أن تسجل في الموجز الأولويات المقترحة في المناقشة: تقدير احتياجات الطوارئ، وتحديد هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والرصد والتقييم، والاستعداد لحالات الطوارئ، والإدارة المالية – لا سيما في الميدان – ونوايا توفير الموارد والموارد المكرسة للإدارة القائمة على النتائج، والأمن.

54- ولدى مناقشة استخدام حساب تسوية دعم البرامج والميزانية، أشار المجلس إلى أنه من المستجد عليه إدارة الحساب وتقييم الخيارات المقدمة. وقدمت الأمانة مقترحا لتولي أمر حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في ظل الظروف الراهنة؛ وركز المجلس على أن القرار الحالي لا يحد من سلطة المجلس التقديرية في استخدام الموارد من الحساب بوسائل مختلفة في المستقبل.

55- وانصبت المناقشة المتعلقة بآثار تقلبات سعر الصرف على تكاليف الموظفين على ما إذا كانت منهجية التقييم الثنائي التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة ستساعد **البرنامج**. وأوضحت الأمانة أن تقلبات التكاليف الحالية تتعلق بموظفي دعم البرامج والإدارة، وبشكل أساسي الموظفين الموجودين في روما، الذين قدرت تكاليفهم على أساس تكلفة قياسية ولكن تدفع أجورهم باليورو؛ وأن التكاليف يمكن أن تكون أقل من المبلغ المقدر في الميزانية، رهنا بتغيرات سعر الصرف. كما أن طبيعة **البرنامج**، بوصفه منظمة تمول بشكل طوعي، تعني أن الآلية التي سيقترح أن تعتمدها منظمة الأغذية والزراعة في مؤتمرها في نوفمبر/تشرين الثاني لا تنطبق في هذه الظروف.

56- وقالت الأمانة إن نهجها إزاء المساهمات النقدية الحكومية النظيرة يرمي إلى تقدير البلدان المانحة لبرنامج الأغذية العالمي، وإتاحة استخدام هذه المساهمات في البلد المعني. بيد أن هذا النهج يجب أن يراعي الاتفاقات القائمة على المستوى الوطني.

57- وحظيت مسألة تخصيص 20 مليون دولار لتحسين الأمن بتأييد قوي؛ وستعلن تفاصيل هذه العملية قريبا.

58- وسيلزم تعديل بعض عناصر اقتراح الميزانية المعروض على المجلس في ضوء القرارات التي ستتخذ بشأن استعراض أساليب العمل؛ وستقدم الأمانة مقترحا رسميا بشأن استعراض أساليب العمل في الدورة العادية الأولى للمجلس في فبراير/شباط 2004.

59- أعرب المجلس عن إدراكه لأهمية مناقشة خطة عمل التقييم. وأوصى عدد من الأعضاء بالتركيز على عمليات الإغاثة بدلا من البرامج القطرية؛ فزيادة عمليات التقييم لحافظات البلدان أمر هام، ولكن ينبغي عدم تمييع أهمية عمليات الإغاثة ضمن الحافظات. ورحب بعمليتي التقييم الآني المزمعتين. ونظرا إلى الطابع التقني لعمليات التقييم الحالية، طُرح سؤال بشأن ما إن كان يتوافر داخل **البرنامج** الخبرة اللازمة للتقييم، فعمليات التقييم الميدانية المقترحة، والبالغ عددها 64 (منها 18 عملية ميدانية يديرها مكتب العمليات)، تبدو كثيرة في فترة السنتين ذلك أن المكاتب القطرية ستحتاج إلى المساعدة، فضلا عن أن تنفيذها سيثير مشاكل من حيث التخطيط والتوقيت. ونظرا إلى هذه المسائل، رأى أحد الوفود أن خطة العمل ينبغي أن تكون أقل طموحا.

60- واقتُرح أن يحدد المجلس نسبة مستهدفة لتغطية العمليات التي يقوم بها مكتب التقييم في ظل إطار زمني محدد. وطُلبت معلومات عن التغطية الحالية لعمليات التقييم وحجم مكتب التقييم قياسا بمكاتب التقييم في المنظمات الأخرى.

61- وأثنى المجلس على مرونة خطة العمل ولكنه يرى أن عدد عمليات الإغاثة منخفض، وأوصى بإجراء المزيد من عمليات التقييم المواضيعية. كما طلب المجلس الإيضاح بشأن معايير اختيار البلدان والعمليات التي تقيّم.

62- وأفادت الأمانة أن خطط التقييم الإقليمية قد وضعت بالتشاور مع المكاتب الإقليمية. وقد قدر مكتب التقييم التكاليف المتداخلة لعمليات التقييم اللامركزية، بما فيها عمليات التقييم الذاتي، بزهاء مليون دولار لفترة السنتين. وسيكون مكتب التقييم قد غطى 30 برنامجا قطريا من الجيل الأول من بين 40 برنامجا قطريا مقدرا بحلول نهاية فترة السنتين. ولا توجد خطط لتقييم البرامج القطرية من الجيل الثاني بشكل روتيني. ويُقدر أن يجري تقييم ما يصل إلى 75 في المائة، من حيث القيمة، من عمليات الإغاثة في نهاية فترة الأربع سنوات 2002-2005.

63- والمجموعة الكاملة من الموظفين في مكتب التقييم المؤلفة من مدير وستة موظفين تماثل نظيرتيها في منظمتي الأمم المتحدة الأخريين في روما. وسيُعزز مكتب التقييم في عام 2004 بشغل منصب ف-5 الشاغر. والمكتب ملتزم بمراعاة الاقتراحات المقدمة، بما فيها اقتراح إجراء مزيد من عمليات الطوارئ.

64- وستندرج عمليات التقييم في إريتريا ورواندا إلى حد بعيد ضمن حافظات الإغاثة. وأشير إلى المطالبة بمزيد من التقييمات المواضيعية. والتقييم الذي ستجريه جهات مانحة متعددة بقيادة ألمانية للمعونة الغذائية والتنمية سيشمل بعض البرامج القطرية المقترحة وسينظر في السياقات القطرية، بما في ذلك الروابط بوثائق استراتيجية الحد من الفقر. كما ستُدرس مسألة إتاحة حيز أكبر في خطة العمل بسبب دراسات الحالة القطرية لتقييم المعونة الغذائية والتنمية.

65- وأشارت الأمانة إلى ما قد يكون هناك من عدم اتساق لدى بعض أعضاء المجلس في حث **البرنامج** على زيادة المشاركة في عملية التبسيط والمواءمة (بما في ذلك تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية)، وتوجيه النقد مع ذلك لمكتب التقييم على مواصلة عمليات تقييم البرامج القطرية.

66- واختتم الرئيس قائلا إنه يرى أن مواصلة المناقشة ستعود بالفائدة على خطة عمل التقييم؛ وإذا رغب المندوبون ذلك، فينبغي لهم الاتصال بمدير التقييم قبل أن يناقش المجلس برنامج عمله، ويمكن حينئذ مراجعة هذه الوثيقة.

تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن استعراض استراتيجية الموارد البشرية في البرنامج (2003/EB.3/7)

67- قدم المراجع الخارجي البند موضحا أن التقرير هو أول ما صدر قبل نهاية فترة السنتين، وهو إجراء يمثل جزءا من الأداء الذي يرمي إلى إتاحة مراجعة فترة السنتين في أجزاء أصغر.

68- وألقى المراجع الخارجي عرضا مجملا موجزا عن المراجعة المالية الأوسع. وهذا التقرير الذي أعد وفقا لبرنامج العمل المقدم إلى المجلس في فبراير/شباط يبين أن **البرنامج** قد وضع استراتيجية شاملة وعملية وأنه يحرز تقدما في تنفيذها.

69- وأعربت الأمانة عن سرورها بتقرير المراجع وأعلنت أنها تتطلع إلى متابعة التوصيات الواردة فيه وإلى استعراض التقدم المحرز.

70- ورحب المجلس بهذا التقرير القيم وأفاد أن تقديمه في وقت مبكر إنما يمثل نموذجا طيبا تقتدي به المنظمات الأخرى وأعلن أنه يتطلع إلى رؤية الأمانة تقوم بدمج التوصيات. كما أعرب عن تقديره للتوصية بأن ينظر **البرنامج** في انتهاج مزيد من النهج الخلاقة، بما في ذلك إقامة الشراكات والاستعانة بالمصادر الخارجية والترتيبات المقدمة من المشترين. وكان المجلس تواقا بشكل عام إلى معرفة الكيفية التي سيتصدى بها **البرنامج** للتحديات المطروحة بطريقة تتسم بالمرونة وبتكلفة اقتصادية.

71- وردا على أسئلة محددة، أفادت الأمانة أن **البرنامج** قد شرع في إجراء استعراض للموظفين المعينين محليا وسيقوم بصياغة سياسة متسقة في غضون ستة أشهر. وفيما يتعلق بالاستعانة بموظفين من الخارج، أوضحت الأمانة أن **البرنامج** يمارس بالفعل نوعا من الاستعانة بالمصادر الخارجية من خلال استعمال الشركاء الاحتياطيين، وأنه سيقوم ببحث الترتيبات المقدمة من المشترين.

72- وأفاض المدير التنفيذي في تناول هذه النقطة موضحا أن **البرنامج** كان يركز على توطيد أعماله الأساسية حتى يمكنه أن يتسم بالمرونة ويدعم الموظفين في هياكل المركزية في كافة أنحاء العالم. واعتبر **البرنامج** أن مسألة النزاهة والإنصاف في معاملة الموظفين هي مسألة بالغة الأهمية وسيقوم ببحثها في المستقبل.

التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجعة الحسابات الذي أعده المراجع الخارجي (2000-2001) (2003/EB.3/8)

73- أفادت الأمانة أن المراجع الخارجي قد أصدر 36 توصية في تقريره وتم تنفيذ ثلثي هذه التوصيات ويجري تنفيذ ما تبقى منها. وقد تأجل تنفيذ بعض هذه التوصيات إلى الربع الأول من عام 2004 نتيجة لعبء العمل وجداول تنفيذ النظم.

74- ووجه الرئيس الانتباه إلى الفائدة التي يحققها نهج مراجع الحسابات، المطبق في الوكالات الأخرى في روما، والذي تحدد بموجبه أولويات للتوصيات وكذلك مواعيد نهائية لتنفيذها.

75- ولم يبد المجلس أي ملاحظات، وأشاد بما تنجزه الأمانة من عمل، وأخذ علما بالوثيقة.

أفضل الممارسات في آليات الرقابة (2003/EB.3/9)

76- عرضت الأمانة الوثيقة المعنونة "أفضل الممارسات في آليات الرقابة" فأبرزت الدراسات والمطبوعات المؤخرة والتشريعات الموجودة في بعض البلدان، وأكدت أن الموضوعات الأربعة الواردة في هذه الوثيقة هي في الواقع مجالات الاهتمام الأساسية في القطاعين الخاص والعام.

77- وأشار المراجع الخارجي، لدى تقديم تعليقاته بناء على طلب الرئيس، إلى أن الوثيقة مفيدة وتمثل أساساً طيباً للمسائل المتعلقة بالإدارة في المنظمة. كما شدد على ثلاثة مجالات أساسية هي: أولاً، فيما يتعلق بالشعور بوجود إدارة جيدة على مستوى المنظمة، فإن إدارة المخاطر هي في الواقع مسألة تتعلق بالإدارة الجيدة. وينبغي أن تشمل إدارة المخاطر جميع المخاطر التي تواجهها أي منظمة، لا المخاطر المالية فحسب، وينبغي أن تظل المسؤولية عن هذه العملية بين أيدي كبار موظفي الإدارة العليا. ثانيا، فيما يتعلق بالمساءلة، من الأهمية كفالة التصدي للمخاطر أو نجاح آليات الرقابة. ويمكن إنجاز هذه المهمة من خلال تقديم بيان سنوي عن الرقابة، بما في ذلك قيام الإدارة بتقديم تقارير عن إدارة المخاطر، وكذلك من خلال فحص المراجع الخارجي لهذه البيانات. ثالثاً، التأكد من أن الإدارة تؤدي مهامها بشكل طيب فيما يتعلق بتحديد المخاطر والتصدي لها، وأن عمليات الرقابة تتم من خلال عمل المجلس والمراجع الداخلي والخارجي. كما يمكن أن تساعد لجان المراجعة في مواجهة هذا التحدي، وأن تتأكد هي ذاتها من عمل المراجع الداخلي لضمان وفائه بالمعايير. وتشمل لجان المراجعة في القطاع الخاص أعضاء مستقلين، بينما تشمل في القطاع العام مجموعة من أعضاء داخليين وأعضاء خارجيين يختاروا من قطاع الصناعة.

78- وأبرز الرئيس التعليقات التي قدمتها لجنة المالية، ولاسيما تضمن الخطة الاستراتيجية مسألة إدارة المخاطر، وكذلك ضرورة أن يشارك المجلس بشكل أوثق في هذا الموضوع.

79- وأشار المدير التنفيذي إلى أن **البرنامج** سيتخذ الخطوات اللازمة لتقديم بيان سنوي إلى المجلس بشأن كفاية الضوابط والتوازنات القائمة. فالأنشطة اللامركزية في **البرنامج** تتطلب تقديم بيان من هذا القبيل، ومن البديهي أن من حق المجلس أن يقدم له هذا البيان. وعلاوة على ذلك، يرى المدير التنفيذي أن هناك حاجة قوية إلى مناقشة مسألة إنشاء لجنة مراجعة خارجية نظرا إلى الطابع المتميز لهذه اللجنة.

80- وشجع أعضاء المجلس **البرنامج** على القيام بدور رائد في الإدارة على مستوى المنظمة من خلال تبني أفضل الممارسات. كما رحبوا باعتزام المدير التنفيذي تقديم بيان بشأن المراقبة الداخلية والنظر في مسألة إنشاء لجنة للمراجعة الخارجية. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، رأى الأعضاء أن الخيار الثاني الأفضل للجنة المراجعة الخارجية هو تضمين لجنة المراجعة الداخلية أعضاء خارجيين مستقلين. ونوه كذلك الأعضاء بأهمية إدارة المخاطر، وبضرورة مشاركة جميع موظفي الإدارة لكفالة النجاح في التنفيذ. وركز أحد الأعضاء على ضرورة مواصلة بناء القدرات والتدريب والتمكين لمهمة الإشراف الداخلي في **البرنامج**.

المحفظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

81- قدمت الأمانة عرضا عاما للحالة في المنطقة ككل. وأشارت إلى أن إنفاق القطاع العام في المجال الاجتماعي مرتفع في مختلف البلدان، ولكنه شهد انخفاضا في الأعوام الماضية بسبب التباطؤ الاقتصادي. وعلى الرغم من التحسن المتوقع في الإمداد بالأغذية فإن تسعة بلدان على الأقل لن تبلغ أهداف قمة الألفية بحلول عام 2015. وتبين دراسة أعدتها منظمة اليونيسيف التباين داخل بلدان المنطقة وفيما بينها أمام الحالة التغذوية. وستستخدم نتائج هذه الدراسة ودراسات أخرى في تحسين تحديد المستفيدين.

82- وفي بوليفيا، حيث تم تنصيب رئيس جديد وتشكيل وزارة جديدة، فإن الحالة تعود إلى الوضع الطبيعي على الرغم من حدوث خسائر في البنية الأساسية بقيمة 5 ملايين من الدولارات. وقدمت الأمانة الشكر للجهات المانحة على ما قدمته من مساهمات في الجهود في أمريكا الوسطى، ولكنها أشارت إلى أن هذا الشهر، الذي يأتي بعد انقضاء خمس سنوات على إعصار ميتش الذي دمر المنطقة، يشهد انخفاضا في أسعار حبوب البن وفيضانات لا تزال تعرقل الإنعاش الكامل للمنطقة. وسيتعاون **البرنامج** في عام 2004 مع الاتحاد الدولي للصليب الأحمر في هذه البلدان. ولا تزال الحالة مضطربة في هايتي؛ فالبرنامج القطري المزمع لا يتوافر له التمويل حتى الآن، كما لا يتوافر سوى تمويل محدود جدا للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، وستجري مناقشة هذا الأمر بمزيد من التعمق في الندوة التشاورية بشأن الموارد يوم الجمعة.

83- وانتهز المدير التنفيذي الفرصة لتقديم الشكر لكل من نيكاراغوا على استضافتها للمكتب الإقليمي **للبرنامج** لسنوات كثيرة، ولبنما حيث يوجد المقر الجديد للمكتب. ووعد بأن تحظى هذه المنطقة باهتمام كبير، وذكّر المجلس بالحالة القاسية التي يعيشها المشردون داخليا في كولومبيا. وقال إن **البرنامج** سيعمل في تعاون وثيق مع سائر منظمات الأمم المتحدة.

84- وقدم المجلس الشكر إلى الأمانة وعلى العرض الذي قدمته وعلى العمل الكبير الذي قام به المكتب الإقليمي. كما أعرب عن تقديره لما قامت به الأمانة مؤخرا من تجميع بنود جدول الأعمال حسب المنطقة.

85- وركز المجلس على إلحاح الحالة في هايتي، وشجع الجهات المانحة على الاستجابة بتمويل أنشطة **البرنامج** هناك.

86- وأعرب المجلس عن تأييده لاستراتيجية حشد الموارد القائمة على عمليات تقييم مشتركة للموارد التي يمكن تعبئتها على المستويين الوطني والدولي. ورأى أنه ينبغي **للبرنامج** أن يواصل تلبية احتياجات البلدان متوسطة الدخل التي توجد بها جيوب من انعدام الأمن الغذائي.

87- ورداً على بعض الأسئلة، أوضحت الأمانة أنها تعمل بشكل وثيق مع منظمة اليونيسيف، فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم معها، كما أنشئ فريق عامل لبحث المسائل التشغيلية، لاسيما مسائل الإغاثة في أمريكا الوسطى بدعم تقني من اليونيسيف.

المحفظة الإقليمية لأوروبا الشرقية

88- قدمت الأمانة صورة مختصرة للظروف المعيشية الصعبة في المنطقة. ويجري تنفيذ استراتيجية للانسحاب في البلقان، وانتهت العمليات في كوسوفو ومقدونيا؛ وقد خطط بشكل جيد لهذه العمليات، وجرى التصدي بشكل كامل لشواغل المستفيدين والموظفين. ويستعد **البرنامج** للانسحاب من صربيا والجبل الأسود في مارس/ آذار 2004. وفي ألبانيا، لا يزال الفقر والبطالة مستمرين بمستويات مقلقة، كما يتضح من عدد الأشخاص الذين يتطوعون للمشاركة في أنشطة الغذاء مقابل العمل؛ ولذلك ستستمر العمليات بعد انتهاء المشروع الحالي. ومازالت الحالة في شيشنيا غير مستقرة، وهناك أعداد كبيرة من المشردين داخليا وغيرهم من السكان الضعاف بحاجة إلى المساعدة. وتخضع الجمهورية للمرحلة الأمنية 5، ولذلك لا يمكن إيفاد موظفين للأمم المتحدة إلى هناك، كما قُلصت الزيارات الميدانية. وتبعث الظروف المعيشية على اليأس؛ وسيواصل **البرنامج** توفير الغذاء الأساسي لـ 000 290 شخص.

89- ولا غنى عن تقديم المساعدة إلى أعداد كبيرة من الناس في جنوب القوقاز، وبخاصة أرمينيا وأذربيجان، الذين ما فتئوا يتقلبون بين الحرب والسلام. ويحصل المشردون داخليا، وأغلبهم يعيشون في ظروف بائسة، على مساعدات **البرنامج**. ويتضح من تقييمات الهشاشة في أرمينيا أن هناك حاجة إلى مساعدة مستمرة؛ ولذلك ستنفذ عملية جديدة بعد انتهاء البرنامج الحالي. ويجري في جورجيا تقديم المساعدة إلى اللاجئين من شيشنيا والأشخاص المتأثرين بالحرب في أبخازيا، في إطار برنامج للإغاثة والإنعاش. ويقوم مكتب أوروبا الشرقية بتقديم المساعدة إلى 1.3 من ملايين المستفيدين؛ وتعمل خطوط الإمداد بشكل جيد.

90- وفي أعقاب اكتمال عمليات الإنهاء، وبالنظر إلى قرب الانتهاء من العمليات في صربيا والجبل الأسود، فإنه ليست هناك حاجة كبيرة إلى مكتب مستقل. ولذلك فإنه اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2004، سيجري استيعاب العمليات المتبقية في القوقاز ضمن المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا والبحر المتوسط.

91- وأشار المجلس إلى ضرورة قيام **البرنامج** مستقبلا بأنشطة في أوروبا الشرقية، حيث تضم الزراعة 50 في المائة من القوة العاملة ونسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، وحيث تعتبر حصة الفرد من السعرات الحرارية منخفضة في عدة بلدان. وأعربت بلدان القائمة هاء عن رغبتها في أن يقوم **البرنامج** بأنشطة في المنطقة مستقبلا. وقالت الأمانة إنها أحاطت علما بهذه التعليقات وستهتم بها.

92- وقد شكر المدير الإقليمي الخارج جميع زملائه على دعمهم له أعواما عديدة. واختتم المدير التنفيذي الدورة بتوجيه ثناء حار إليه شاركه فيه المجلس التنفيذي.

المحفظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا والبحر والمتوسط

93- أشارت الأمانة إلى ما يسود المنطقة الجغرافية الواسعة التي يغطيها المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا والبحر المتوسط من انعدام الأمن والمعاناة والنزاعات التي تصدى لها **البرنامج** بشكل غير مسبوق إذ بلغت قيمة العمليات 3.4 مليار دولار أمريكي منها 95 في المائة مخصصة للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش والعمليات الخاصة والمساعدات الثنائية في حالات الطوارئ، و5 في المائة مخصصة للتنمية.

94- وبينت الأمانة نطاق عودة **البرنامج** إلى العراق؛ على أن تكاليف العملية قد أثرت على أنشطة **البرنامج** الأخرى في المناطق الأخرى. وكانت هناك ثلاثة أنشطة ذات أهمية حاسمة لتحقيق النجاح، وهي الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، ومركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات، وتكنولوجيا المعلومات. وقام **البرنامج** بتيسير موسم حصاد القمح في العراق، ويجري تنفيذ دورة التسليم الحالية. وتقرر الانتهاء من عملية الطوارئ في أكتوبر/تشرين الأول 2003، ولكن جرى تمديدها إلى نهاية هذا العام بدون أي التزامات إضافية. وسوف ينتهي برنامج النفط مقابل الغذاء في 21 نوفمبر/تشرين الثاني عندما يسلم **البرنامج** عملية إعادة التفاوض بشأن عقود الأغذية لسلطة التحالف المؤقتة/وزارة التجارة في بغداد. وسعى **البرنامج** إلى المشاركة في إعادة إعمار العراق عن طريق دعم برامج التغذية المدرسية وتقديم الدعم التقني الاستشاري إلى سلطة التحالف المؤقتة/وزارة التجارة في مجال إدارة اللوجستيات والإمداد والمشتريات وتحليل الفقر والأمن الغذائي. وتوقفت العمليات جراء التفجير الذي وقع في 19 أغسطس/آب، ولكن يجري استئنافها على نطاق ضيق. وأشادت الأمانة بموظفي **البرنامج** الذين يشتركون في عملية العراق لما يتسمون به من صلابة في مواجهة الظروف البالغة الصعوبة، وأعربت عن ثنائها للحكومات المانحة والمجاورة على ما تقدمه من دعم.

95- وفي أفغانستان أفضت الأمطار الوفيرة إلى تحسن حالة الأغذية، ومع ذلك فمازال ملايين السكان يعانون من الفقر وانعدام الأمن والضعف، وبخاصة في جنوبي ووسط البلاد. وقد أخذت العملية في التحرك نحو الإنعاش ولكن خطر العودة إلى حالة الأزمة مازال قائما. ويجري التجهيز لفصل الشتاء حيث يتوافر بالفعل 38.800 طن متري من الإمدادات الغذائية.

96- وأظهرت بعثة التقييم التي جرى إيفادها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة أن القيود المفروضة على التنقل تؤثر بشدة على الأمن الغذائي. وكان من العسير دائما تسليم الأغذية، ولكن الأمر بات شبه مستحيل في ظل الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة. ويستفيد 530 ألف شخص من عملية الطوارئ الجديدة التي تقرر البدء فيها في يوليو/تموز عام 2003 بغرض الحفاظ على الأصول والحيلولة دون تدهور حالة النساء والأطفال.

97- وجرى تنفيذ عمليات للإغاثة والإنعاش في طاجيكستان وإيران وباكستان واليمن والجزائر. وقدمت المساعدة للأطفال، وكان بعضها عن طريق المنظمات غير الحكومية. ونفذت برامج قطرية في مصر واليمن وباكستان كما نُفذت مشاريع في بلدان أخرى. وكان الهدف الرئيسي من وراء ذلك هو التنمية الزراعية عن طريق تطوير الأراضي الجديدة في مصر وعن طريق زيادة الإنتاج في الأردن وسوريا، وفي اليمن وباكستان كانت المرأة هي المستفيدة بشكل خاص. وواجهت الكثير من عمليات الإغاثة والإنعاش والبرامج القطرية قيودا خطيرة على الموارد وستجري مناقشتها مع الجهات المانحة أثناء المشاورات التي ستعقد حول الموارد.

98- وأعرب المجلس عن تقديره لعمل المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا والبحر المتوسط، كما أعرب عن استيائه من الحالة في الأراضي الفلسطينية وعبر عن أمله في أن يتمكن **البرنامج** من الاستمرار في مساعدة الفلسطينيين. وأعرب المجلس عن تعازيه وتعاطفه مع ضحايا هجوم بغداد. كما أثار المجلس تساؤلات عن الموعد الذي ستنتهي فيه عملية الطوارئ في العراق وعما إن كان برنامج النفط مقابل الغذاء سيستمر، وعما إن كان مكتب المغرب سيتم إغلاقه وعن الطريقة التي سيعالج بها المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا والبحر المتوسط جيوب الفقر واحتياجات المجموعات الضعيفة في المنطقة.

99- وأفادت الأمانة أن عملية الطوارئ في العراق سيتم تمديدها حتى نهاية هذا العام. وتم التفاوض بشأن عقود برنامج النفط مقابل الغذاء لضمان تسليم الأغذية حتى يونيو/حزيران 2004 وسيواصل **البرنامج** إعادة التفاوض بشأن عقود الأغذية حتى نهاية الولاية الحالية بموجب قرار مجلس الأمن 1483 المؤرخ 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2003. وسوف يتم إغلاق مكتب المغرب في نهاية عام 2003 ولكن قد يعاد فتحه في حالة الطوارئ وسيطلب من **البرنامج** تقديم المساعدة.

وفي إطار استراتيجية **البرنامج** إزاء التركيز، ستخفض الأنشطة التي يجري تنفيذها في البلدان الأخرى من الموارد المتعددة الأطراف ولكن لن يتم إغلاق المكاتب طالما أمكن تعبئة الموارد محليا وذلك مثلا من خلال برامج تحويل الديون أو عن طريق التمويل من القطاع الخاص.

المحفظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

100- قدمت الأمانة عرضا عاما للحالة في الجنوب الإفريقي، حيث ينفذ **البرنامج** أنشطه في عشرة بلدان يبلغ مجموع سكانها 123 مليون نسمة. ويغطي ستة من هذه البلدان عملية طوارئ إقليمية تواجه حاليا عجزا خطيرا سيجري مناقشته يوم الجمعة في الندوة التشاورية بشأن الموارد.

101- ويظل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل مشكلة ضخمة في المنطقة التي تضم تسعة من أكثر عشرة بلدان يستشري فيها الوباء في العالم، ويتجاوز في عدد منها معدل الانتشار أكثر من 30 في المائة. ويترتب على هذه الحالة آثار سلبية كبيرة على مؤشرات التنمية، ومن المتوقع أن تزداد الحالة سوءا. وللتصدي لهذه الحالة، يعد المكتب الإقليمي عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش تستهدف مساعدة السكان الضعفاء في المناطق التي يستشري فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

102- وتطرقت الأمانة إلى عملية الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش والعمليات الخاصة التي يضطلع بها **البرنامج** في الوقت الحالي في المنطقة، ثم انتقلت إلى عرض حالة الأمن الغذائي التي تدعو إلى القلق في موزامبيق وزمبابوي؛ وحالة الجفاف الطارئة المنسية إلى حد بعيد في مدغشقر؛ والعملية المزمعة لإعادة تحديد المسؤوليات في جمهورية تنزانيا المتحدة تحت إشراف المكتب الإقليمي لشرق وجنوب إفريقيا، التي ستبدأ اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2004. وأشير إلى الوكالة الإقليمية المشتركة للتنسيق للجنوب الإفريقي باعتبارها آلية هامة لتنسيق المساعدة متعددة القطاعات في المنطقة. كما أشير إلى الجهود المبذولة لتوطيد تعاون **البرنامج** مع الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي.

تقارير التقييم

تقرير موجز عن التقييم الآني لتصدي البرنامج للأزمة في الجنوب الأفريقي، 2002-2003 (عملية الطوارئ 10200) (WFP/EB.3/2003/14)

103- وقدمت الأمانة عرضا عاما للمبادرة التجريبية لمكتب التقييم، وهي تقييم آني لإحدى أكبر عمليات الطوارئ **للبرنامج**. ومع التركيز على سير العملية تسعى عملية التقييم إلى تقديم تعليقات فورية للمديرين. وتشجع العملية على التفكير الذاتي والتعلم على نطاق المنظمة، حتى في حالات الطوارئ. وعرضت الأمانة مسألة تعقد عمليات التقييم وأفادت أن مكتب التقييم يعتزم الاضطلاع باستعراض لتجربة التقييم الآني في الشهور القادمة بغية تحسين المنهجية والنهج.

104- ثم تناولت الأمانة بعد ذلك عرض نتائج التقييم. وأشير إلى فشل الإنتاج وعدم انتظام الأمطار وضعف التسيير والإدارة باعتبارها عوامل تسهم في انعدام الأمن الغذائي في البلدان الستة في الجنوب الإفريقي التي تشملها عملية الطوارئ. وخلصت بعثة التقييم الآني إلى أن تقديرات الاحتياجات لعملية الطوارئ للجنوب الإفريقي موثوقة، وأن لجنة تقدير هشاشة الأوضاع التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي مثال فريد للتعاون الناجح بين الوكالات.

105- وأشير إلى أن التأخير في بدء عمليات التوزيع يرجع إلى الحاجة إلى بناء خطوط إمداد كافية وقدرة لوجيستية؛ وإلى التعقيدات الناجمة عن مسألة الأغذية المحورة وراثيا؛ ونقص الشركاء المنفذين أو ضعف قدرتهم. وثمة أثر جانبي إيجابي لمسألة الأغذية المحورة وراثيا هو زيادة المشتريات الإقليمية وإتاحة الفرصة لتقوية الحبوب.

106- ويؤيد المجلس نهج التقييم الآني إذ يرى أنه يتيح التنفيذ السريع للتدابير التصحيحية في العمليات الجارية، ويثبت التزام **البرنامج** بالتعلم. وأشاد المجلس بالتقييم الآني لما يتسم به من وضوح، ورحب بإجراء المزيد من عمليات التقييم من هذا النوع. كما حيا التوصيات المقدمة في تقرير التقييم، وأعرب عن تطلعه إلى أن ينفذها **البرنامج**.

107- وردا على أسئلة وتعليقات، أكدت الأمانة للمجلس أن **البرنامج** يأخذ مأخذ الجد الحاجة إلى إجراء اتصالات مع جميع السفارات في البلدان الستة. وأشارت إلى أن الفشل في التخطيط بشكل كاف لعمليات الشراء المحلية يرجع إلى أن أسعار الذرة في الجنوب الإفريقي كانت تبلغ 180 دولارا أمريكيا للطن تقريبا عند بدأ عملية الطوارئ، ثم انخفضت في نهاية عملية الطوارئ لتبلغ 120 دولارا أمريكيا للطن؛ مما أثر بوضوح في فرصة إجراء مشتريات محلية/إقليمية. ووعدت الأمانة أيضا أن تكون جميع الأغذية المشتراة في الجنوب الإفريقي مشفوعة بشهادة تفيد خلوها من الأغذية المحورة وراثيا. وأكدت الأمانة للمجلس أنه ليس لدى **البرنامج** نهج موحد لجميع العمليات في المنطقة؛ فالنهُج تصُمم خصيصا للبلدان المختلفة، وذلك حتى في منطقة متماسكة مثل الجنوب الإفريقي.

108- وفيما يتعلق بالدروس التي استفادها **البرنامج** من نهج التقييم الآني، أفادت الأمانة أن النهج كان مفيدا في إبراز الصعوبات المواجهة في الأنظمة الحاسوبية مثل نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (كومباس) وشبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز)، ونقص التدريب الكافي المتصل بهما. كما تعلم **البرنامج** أنه ليس من المفيد بدأ التقييم الآني في وقت مبكر حيث إن الدلائل تكون أقل مما يتيح استخلاص استنتاجات، فضلا عن أن التقييم يمكن أن يحدث اضطرابا في العملية.

المسائل التشغيلية

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها – أنغولا 10054 (التوسع الثاني) (2003/EB.3/15)، والعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس ليقرها – زامبيا 10071 (التوسع الأول) (2003/EB.3/16)

109- يسعى **البرنامج** في أنغولا إلى مساعدة 1.3 مليون مستفيد خلال عامي 2004 و2005، ويتوقع إعادة توطين 000 800 منهم. ويتوقع **البرنامج** أن يكون بوسعه، بدعم من وزارة التربية، تقديم مساهمة كبرى في تشجيع الأطفال على الذهاب إلى المدرسة بانتظام من جديد.

110- ترمي العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في زامبيا إلى مساعدة اللاجئين المقيمين حاليا في ضيافة حكومة زامبيا. ويجري رصد اعتماد لتقديم الغذاء في عام 2004 لعدد من اللاجئين يقدر بـ 000 108 معظمهم من أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحول صعوبة الأوضاع في الأجزاء النائية في شرقي أنغولا دون عودة اللاجئين الأنغوليين. وستضاعف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **والبرنامج** جهودهما لمساعدة هؤلاء السكان في عام 2004 سعيا إلى التعجيل بعودتهم الطوعية.

111- وأشارت الأمانة إلى أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقترحة لزامبيا هي واحدة من خمس دراسات حالة تجريبية على نطاق العالم يضطلع فيها **البرنامج**، خلفا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالمسؤولية عن الإدارة المباشرة للأغذية في المخيمات.

112- وأكد المجلس ضرورة مواصلة التزام الجهات المانحة في أنغولا وزامبيا. وأعرب عن تأييده للنهج الذي يتبعه **البرنامج** وحث الزملاء على تقديم دعمهم. وأكد مجددا دعمه للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش.

113- وردت الأمانة على أسئلة وتعليقات أثارها المجلس بشأن **العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في زامبيا**: فأوضحت أن المؤسسة الملكية، وليست الحكومة، هي التي تتحكم في توزيع الأراضي، ولذا لم تكن المفاوضات التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **والبرنامج** على المستوى الوطني. وتوزع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمؤسسة الملكية الأراضي على العائدين الأوائل، والقادرين من الناحية البدنية، وحسب الأسر. وتقدم المدخلات للذين يحصلون على أراض، وهي عملية تديرها إلى حد بعيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وينفذها شركاء غير حكوميين.

114- وأوضحت الأمانة أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في زامبيا هي مبادرة تجريبية سيتولى **البرنامج** بموجبها المسؤولية عن إدارة نقاط التسليم الموسعة خلفا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسيتمتع **البرنامج** من ثم بمزيد من الرقابة على توزيع الأغذية، ومن المزمع أن تمثل المرأة 70 في المائة من لجان اللاجئين. أما البلدان الأربعة الأخرى التي سيضطلع فيها **البرنامج** بالمسؤولية عن توزيع الأغذية في مخيمات اللاجئين فهي كينيا وباكستان وسيراليون وأوغندا.

115- وينظر **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ برامج للغذاء مقابل العمل في المجتمعات المضيفة، على أن هذا العنصر يحتاج إلى مزيد من الدعم. ويعمل **البرنامج** حاليا على تشجيع البنك الدولي على توجيه بعض نفقاته في المجال الاجتماعي صوب مبادرة الغذاء مقابل العمل المذكورة، كما ينظر **البرنامج** في توجيه بعض أنشطة الغذاء مقابل العمل، في إطار برنامجه القطري، للمجتمعات المحلية المحيطة بمخيمات اللاجئين.

116- وأفادت الأمانة أن **البرنامج** يدعم برنامجا مجتمعيا للتغذية المدرسية للأيتام. كما يقدم **البرنامج** حاليا الغذاء إلى 000 200 يتيم، ويود **البرنامج** زيادة هذا العدد.

117- وردت الأمانة أيضا على تعليقات المجلس بشأن **العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لأنغولا**، فأبدت اتفاقها في الرأي على أن من الأهمية ضمان مشاركة منظمات غير حكومية في تنفيذها وفي المسؤوليات اللوجستية. وسيستعرض **البرنامج** معدل النقل البري والتخزين والمناولة في نوفمبر/تشرين الثاني لمراعاة تغيرات أخرى في الموازنة بين النقل البري والجوي. وردا على سؤال بشأن الجهود التي يبذلها **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة للمساعدة على زيادة الإنتاجية الزراعية، أحاطت الأمانة المجلس علما بأن **البرنامج** يعمل حاليا مع منظمة الأغذية والزراعة على تنفيذ برنامج لتوفير البذور والأدوات بهدف كفالة وجود محصول كاف العام المقبل. كما يعمل **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة بشكل وثيق في عملية تقييم المحاصيل. وردا على سؤال بشأن العمليات الجوية، أفادت الأمانة أن **البرنامج** سيواصل استخدام

ممرات لواندا ولوبيتو لتنفيذ علميات النقل اللازمة، وأشارت إلى أن العمليات الخاصة ذات الصلة التي تركز على نقل الركاب والشحن في حاجة ماسة إلى الموارد.

118- سأل المجلس عن استراتيجية **البرنامج** في الانسحاب. وردت الأمانة بأن هذه الاستراتيجية ستنفذ تدريجيا وحسب العناصر. ومثالا لذلك، يناقش **البرنامج** مع وزارة التربية مسألة تولي الحكومة عنصر التغذية المدرسية في الأقاليم الرئيسية.

119- **والبرنامج**، بصفته رئيسا للمجموعة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أنغولا، بصدد إعداد نهج متكامل للأمم المتحدة لدعم لجنة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المنشأة حديثا، والخطة الاستراتيجية الوطنية.

120- وسأل أحد أعضاء المجلس عما إذا كان **البرنامج** سيقدم تقريرا مرحليا عن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لأنغولا إلى الدورة العادية الثالثة لعام 2004. وأكدت الأمانة أنها ستقدم تقريرا للمجلس عن التقدم المحرز.

المحفظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

121- قدمت الأمانة عرضا عاما للحالة في الإقليم الذي ينفذ فيه **البرنامج** حاليا خمسة برامج قطرية، ومشروعين إنمائيين، وعشر عمليات ممتدة للإغاثة والإنعاش، وسبع عمليات طوارئ، وست عمليات خاصة بتكلفة إجمالية قدرها 1.6 مليار دولار. وتعاني تسعة من بلدان الإقليم الأحد عشر من انخفاض الإنتاج الغذائي، وترد جميعها في ترتيب سيء جدا وفقا لمؤشر التنمية البشرية.

122- يظل السلام صعب التحقيق في بوروندي التي شهدت في يوليو/تموز أسوأ صراع داخلي منذ عام 1994. وفي جيبوتي، لا يزال هناك 7 000 شخص في مخيمات مؤقتة يحتاجون إلى مساعدة **البرنامج**. ويظل الجفاف مشكلة في إريتريا، ولكن المؤشرات تشير إلى احتمال حدوث تحسن في المحصول. أما التكهنات بالحالة في إثيوبيا فهي أفضل من العام الماضي، ولكن من الأهمية بمكان إيجاد حل للعجز الدائم والمزمن في الغذاء. ولا يزال اتفاق السلام في جمهورية الكونغو قائما. وفي رواندا، سجلت التغييرات السياسية – وضع دستور جديد، وتنصيب رئيس جديد، وإجراء انتخابات برلمانية – نهاية الترتيبات الانتقالية التي دامت تسع سنوات. وفي الصومال، لم يحدث للأسف أي تغيير حيث أخفقت عملية السلام. وفي السودان، زادت حدة النزاع مما أوجد 540 000 مشرد داخليا في المنطقة الغربية وحمل 60 000 لاجئ على الفرار إلى تشاد؛ وقد خفض **البرنامج** حجم الحصص الغذائية العامة إلى النصف لتغطية هذه الزيادة في العدد. وشهدت أوغندا أيضا تفاقما في الصراع الأهلي، إذ هاجمت القوات المتمردة الجزء الشرقي من البلد، مما زاد عدد المستفيدين من 800 000 إلى 1.2 مليون.

المسائل التشغيلية

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها – جمهورية الكونغو الديمقراطية. 10288 (EB.3/2003/18)

123- وتحدثت الأمانة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يعرض **البرنامج** على المجلس بشأنها عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش لإقرارها، فحثت الأعضاء على زيارة البلد، كما حثت الأطراف المعنية سياسيا على مضاعفة جهودها لتحقيق السلام.

124- وقدم المجلس الشكر للأمانة على عرضها الزاخر بالمعلومات، وأبدى عددا من التعليقات.

125- وردت الأمانة على أسئلة، فأكدت للمجلس أن **البرنامج** يدرك الأثر السلبي المترتب على الحصاد الجيد قبل عامين على مستوى الأسعار في الأسواق في إثيوبيا. وناشد **البرنامج** جماعة الجهات المانحة أن تقدم مزيدا من المساهمات، لا سيما نقدا، لإجراء مشتريات محلية. ورئي أنه لم يعد من الممكن أن تستمر إثيوبيا في العيش على الهبات السنوية، وأنه يتعين إيجاد حل للأسباب الأساسية للمشاكل التي يواجهها البلد. وتنادي الدراسات التي أجريت بهذا الشأن إلى إعادة توجيه الجهود لتركز على حماية سبل عيش الإثيوبيين، وقد أعد **البرنامج** برنامجا قطريا كبيرا يركز على هذا الأمر، فضلا عن أنه يعتزم تشجيع الحكومة على زيادة العمل بمخطط إدارة الموارد البيئية للتوطئة للانتقال.

126- وطرح المجلس عددا من الأسئلة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص، ردت عليها الأمانة كما يلي: بالنسبة إلى التخطيط الاحترازي، يعقد **البرنامج** الآمال على الحكومة الجديدة لتسيير الأمور بشكل جيد وعلى تعاون المتمردين، مشيرة إلى كفاية الإنتاج في الجزء الشرقي من البلد لتلبية الاحتياجات. وقد قام **البرنامج** بعمليات شراء محليا لبعض الوقت وسيستمر في ذلك. واتفقت الأمانة مع المجلس في الرأي على ضرورة وضع العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في البرامج الحكومية، وقالت إنها ستبذل قصاراها لإجراء ذلك. ولكفالة القيام بمهمة الرصد على النحو اللائق،

أنشئت وحدة للرصد والتقييم في المكتب القطري، كما يجري حاليا فتح خمسة مكاتب فرعية، كل منها مزود بقدرة كافية للرصد والتقييم. كما اتفقت الأمانة على أهمية توزيع أراض على مجموعات مستهدفة وفقا لاحتياجاتها، ولكنها أوضحت أن توزيع الأراضي عملية معقدة ولا تتوقف على قرار **البرنامج** وحده.وأوضحت الأمانة أيضا أن عدد المستفيدين من البنات أكبر من الفتيان المحاربين السابقين لأن كثيرا من البنات قد "أدمجن" مع القوات المحاربة، وإن لم تكن جنودا بذواتهن، لاستخدامهن في أغراض جنسية أو غير ذلك من الأغراض الوضيعة.

127- وقدم المدير التنفيذي الشكر للجهات المانحة لدعمها للعملية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن من المشجع التزام رئيس الوزراء الإثيوبي إزاء التحالف بالأمن الغذائي، وإن **البرنامج** سيشارك في اجتماع الحكومة بشأن الأمن الغذائي في أديس أبابا في ديسمبر/كانون الأول.

المحفظة الإقليمية لغرب أفريقيا

128- أوضحت الأمانة إجمالا التطورات في المنطقة، فأشارت إلى أن التغذية المدرسية في منطقة الساحل تجري بشكل طيب بدعم من إيطاليا وكندا. كما يجري تنفيذ البرنامج القطري للنيجر بشكل جيد، بدعم من هولندا على وجه الخصوص. وتم تجنب أزمة في غربي الساحل ويتوقع تحسن الحصاد. وسيجرى تقييم خارجي لعملية الطوارئ في نوفمبر/ تشرين الثاني 2003. ويجري التماس تبرعات نقدية للتمكن من إجراء مشتريات محلية في مالي والنيجر. وقد زارت بعثة تقييم تشاد للتحضير لعملية طوارئ جديدة للاجئين السودانيين تبدأ في المستقبل القريب. والوضع في كوت ديفوار متوتر، فالعنف متسع النطاق وأعداد كبيرة من المشردين تحتاج إلى المساعدة؛ وستبدأ مرحلة جديدة من عملية الطوارئ في نوفمبر/تشرين الثاني 2003. وأدت أعمال القتال التي دارت في ليبيريا في الصيف إلى تدفق 1.3 مليون شخص إلى منروفيا، وأعقب ذلك انتشار سوء التغذية وأعمال النهب. وعاد مؤخرا المشردون داخليا إلى المخيمات في مونت سيرادو. ويحتاج 000 500 شخص إلى مساعدات **البرنامج**. ويساعد **البرنامج** على الخروج من منروفيا، فيجري تنفيذ برنامج خاص للأطفال دون الخامسة من العمر، كما يدعم **البرنامج** برنامجا واعدا تنفذه اليونيسيف للعودة إلى المدارس. وثمة مشكلة عويصة هي الأعداد الكبيرة من الأطفال الجنود الذين يحتاجون إلى إعادة التأهيل. ويتوقع تحسن الحالة الأمنية مع انتشار 000 15 من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تقارير التقييم

تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لبوركينا فاصو (2000-2004) (EB.3/2003/19)

129- عرضت الأمانة البند، فأشارت إلى أن نتائج هذا التقييم تشابه نتائج التقييم المواضيعي للعام الماضي. وقد انصب التركيز من ثم على تحديد مجالات التحسين ووضع المرحلة التالية للعملية للفترة 2006-2010، وزيادة التركيز على التحليل والتنسيق مع أصحاب الشأن؛ كما يتسم التكامل والتآزر مع المدخلات التي تقدمها الحكومة والشركاء بأهمية حيوية. ويمكن تبسيط عملية رفع التقارير. وسجل التقييم قلة الروابط بين النتائج والأغذية المقدمة. وقد تطورت معدلات الالتحاق بالمدارس والتسرب بشكل إيجابي. وانتهت أنشطة التنمية الريفية في عام 1999، ولم تنفذ الأنشطة الجديدة إلا في عام 2002، ولذلك لا يمكن التوصل إلى أي استنتاجات بشأنها. وتحسنت مستويات تكاليف الدعم المباشر منذ بداية العملية، ولكن ليس هناك أرقام مستهدفة حتى الآن. ووجه انتباه المجلس إلى التقرير الكامل ومصفوفة استجابة الإدارة. وثمة حاجة إلى إطار منطقي ومؤشرات للأداء، وإلى تحسين الربط بين المساعدة الغذائية والنتائج المحققة وأهداف البرنامج القطري لبوركينا فاصو. ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة دور هام في تحقيق الأمن الغذائي للاجئين، فعلى مفوضية الأمم المتحدة أن تقدم بنودا غير غذائية للحيلولة دون مقايضة الغذاء، وعلى منظمة الأغذية والزراعة أن تقدم مدخلات زراعية ودورات تدريبية عند الاقتضاء.

130- وأقر المجلس بنطاق وخطورة الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا، وشجع **البرنامج** على اتخاذ الإجراءات الملائمة، وركز على أهمية الرصد الدقيق واحترام احتياجات المرأة، مشيرا إلى ضرورة عدم التسامح على الإطلاق فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي. وأشار إلى ضرورة تشجيع الجهات المانحة على زيارة المنطقة لمشاهدة الظروف التي يعمل في ظلها **البرنامج**.

131- وأعرب عن القلق إزاء تخفيض حجم الحصص الغذائية التي يقدمها **البرنامج** في عام 2004 بدلا من عام 2003، فالإنتاج الغذائي قد زاد في مخيمات اللاجئين. وجرى حث الأمانة على مواصلة الرصد بشكل منهجي بغية تعزيز الاكتفاء الذاتي، لا سيما الرصد بعد التوزيع، ويمكن استخدام اعتمادات النقل البري والتخزين والمناولة لهذا الغرض. ومن المهم التأكد من أن المستفيدين يستهلكون الأغذية ولا يقايضونها. وطلب المجلس الإيضاح بشأن ما قد يكون هناك من آثار للأرز المنتج في سيراليون على الحصص الغذائية **للبرنامج**.

132- وطلب المجلس الإيضاح فيما يتعلق بدور **البرنامج** وعملياته المقبلة في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية. وأشير إلى أهمية العلاقات التشاركية مع الحكومات وتكامل الأنشطة، وكذلك العولمة وتحرير الأسواق، وإلى ضرورة اتخاذ إجراءات ابتكارية. وطلب المجلس أيضا الإيضاح بشأن سياسة تنفيذ عمليات لمدة عام واحد، وبشأن تفاوت العلاقات التشاورية ومناط التركيز في المنطقة. وطلب من الأمانة أن تبين بمزيد من الوضوح كيف يحدد **البرنامج** المشردين.

133- وأعرب المجلس عن ارتياحه بشأن التدابير الاحترازية المتخذة في إعداد الوثيقة، وأيد وقف العمل بالحكم الاحترازي.

134- وردا على ذلك، رحبت الأمانة بالاقتراح بإجراء عمليات رصد بعد التوزيع كوسيلة لتوفير الموارد الغذائية، وأفادت أنها ستراعي تعليقات المجلس فيما يتعلق باحتياجات النساء. وذكرت الأمانة المجلس بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الوكالة المسؤولة عن تحديد وضع اللاجئين، فرادى أو جماعات. وأشارت إلى أن هناك مجالا لتخفيض حجم الحصص الغذائية في مخيمات اللاجئين في غينيا، نظرا إلى انخفاض معدلات سوء التغذية وارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي، وهناك فريق عامل ينظر في الأمر. وفيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي، أشارت الأمانة إلى وجود أنشطة مصممة لزيادة الاكتفاء الذاتي، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، كما أن هناك برنامجا مشتركا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيد المناقشة. وسيجري استهداف النساء، كما سينصب التركيز على إدرار الدخل، وستقدم المساعدات للسكان المضيفين. وسيقدم في القريب العاجل تقرير عن الحالة في سيراليون. وأفادت الأمانة أنها ترى أن الحالة في ليبيريا ستكون مستقرة في غضون عامين، ولكن الحالة في كوت ديفوار يمكن أن تهدد السلام في المنطقة. وأشارت إلى أن العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي مدتها عام هي أفضل وسيلة للتعامل مع الحالات السريعة التغير.

135- وأشاد المدير التنفيذي بالفريق الإقليمي.

المسائل التشغيلية

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها – غرب أفريقيا الساحلية 10064 (التوسع الثاني) والإضافة (EB.3/2003/21)

136- أفادت الأمانة أن التوقعات الأصلية قد عُدلت في ضوء تقييم أجري بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يونيو/حزيران 2003، وفي ضوء القتال الدائر في ليبيريا: أدرج عنصر احترازي يغطي 000 150 مشرد داخلي. ويرجى من المجلس إقرار عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش تضم عنصرا احترازيا سيستخدم في ليبيريا. فالحالة المتوترة في ليبيريا تدعو إلى تكامل عمليات مختلفة، وقد أنشئ مكتب في أبيدجان لإدارة الأمر. كما أن الاحتياجات يمكن أن تتجاوز التوقعات، ولذا فثمة احتمال لمراجعة الميزانية. والإمدادات تسري بشكل جيد، ولكن يلزم تعهدات جديدة خلال خمسة أشهر. وقدمت الأمانة الشكر للجهات المانحة.

المحفظة الإقليمية لآسيا

137- عرضت الأمانة إجمالا الهدفين الحاليين، وهما دعم المديرين القطريين واتخاذ مبادرات استراتيجية، ثم استعرضت أعمال **البرنامج** في المنطقة. ففي سري لانكا، حيث تجري عملية سلام هشة، انصب التركيز على معالجة الارتفاع النسبي لمعدلات سوء التغذية بين العائدين، لاسيما أطفال المدارس، في المنطقة الشمالية: يمكن زيادة العدد الحالي للمستفيدين البالغ 000 27 إلى 000 150 خلال العام القادم. كما تمت إعادة هيكلة العمليات في كمبوديا، ويجري حاليا وضع سمات جديدة للموظفين للتعبير عن هذا التغيير. وقد طلبت السلطات المحلية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من **البرنامج** أن يوسع نطاق برنامجه للتغذية المدرسية غير أن الموارد لا تكفي حاليا للقيام بهذا. وينوي **البرنامج** بدء عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش للمحافظة على المهارات في الوحدات الحكومية، ومحاولة للتأكد من أن البلد مستعد للأزمات المقبلة، ولكن سوء الأوضاع الأمنية يحول دون ذلك. واللاجئون في غربي ميانمار في حاجة ملحة إلى المساعدة ويلزم توفير الموارد لتقديم هذه المساعدة؛ ويوجد برنامج محدود لمكافحة الإيدز، كما يجري تقديم مساعدات طارئة محدودة لمزارعي الخشخاش السابقين. ويعتزم **البرنامج** وقف أنشطته في الصين في عام 2005، مع مواصلة علاقته مع الحكومة، وتجري مباحثات بهذا الشأن. والحالة في نيبال غير مستقرة، وسوء الأوضاع الأمنية يحد من عمل **البرنامج**؛ البرنامج القطري مستمر ويساعد الحكومة في مجالات صعبة ولكن قد يلزم إجراء تغيير في مجالات التركيز. وتجري محادثات بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين البوتانيين. والبرنامج القطري في بنغلاديش كبير ومعقد؛ وقصور الموارد يقوض المشاريع الإنمائية ويجري التماس الهبات؛ كما يجري السعي إلى إجراء شراكات وثيقة مع الحكومة؛ وتتمثل الأولويات في العثور على موارد وتجنب التسرب. وحكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية متعاونة بشكل عام، ولكن هناك مخاوف من تدهور ظروف العمل؛ فينتظر حدوث انقطاع وشيك في خطوط الإمداد. ويمكن تحسين الرصد، ولكن هناك مؤشرات تفيد أن الأغذية التي يقدمها **البرنامج** تصل إلى المستفيدين.

المسائل التنظيمية والإجرائية

برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2004-2005) (WFP/EB.3/2003/26)

138- عرض الرئيس برنامج العمل الذي أُعد تلبية لقرار المجلس عقب أعمال مشروع التسيير والإدارة. وذكّر المجلس بأن برنامج العمل هو وثيقة حية، يجري استيفاؤها بشكل دوري، ولهذا السبب يرجى من المجلس أن يأذن لهيئة المكتب برصد التغييرات المطلوبة وإقرارها. كما وجه انتباه المجلس إلى أن برنامج العمل هذا، على عكس برامج العمل السابقة، مشروح.

139- وأوضحت الأمانة أن خطة السياسات لفترة السنتين القادمة قد أُعدت مع مراعاة احتياجات **البرنامج** والطلبات التي قدمها المجلس طوال العام الماضي. وتتمثل أهداف الخطة فيما يلي: (1) كفالة تمتع **البرنامج** بأفضل إطار تحليلي وسياساتي لعملياته؛ (2) توضيح الحالات التي تتمتع فيها المعونة الغذائية بميزة نسبية قياسا بسائر أنوع المساعدات في الحالات غير الطارئة، والحالات التي يتمتع فيها **البرنامج** بميزة ودور إيجابي، على أن يكون ذلك التوضيح بشكل تحليلي قاطع. كما أشير إلى زيادة التعاون في الآونة الأخيرة مع البنك الدولي، والى مبادرة بحثية مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

140- وأوضحت الأمانة بعض الأسباب الكامنة وراء برنامج العمل الخاص بقضايا السياسات، لا سيما إدراج عدد من البنود ووضعها في المكان الذي تحتله في **البرنامج**. وسلطت الضوء على التأخر في توزيع الوثيقة المعنية بتعريف حالات الطوارئ فيما يتعلق بوثيقة تقييم احتياجات الطوارئ، والتأخر في توزيع الوثائق المتعلقة بالوصول إلى المساعدات الإنسانية، والمشتريات المحلية، والمشتريات، وبناء القدرات الوطنية والإقليمية، وإدراج وثيقة بشأن التغذية.

141- وقدمت الأمانة عرضا عاما للتواريخ المقترحة لدورات المجلس التنفيذي المقبلة، وقدمت اعتذارها للممثلين المسلمين في المجلس حيث إن الدورة العادية الثالثة ستقع في منتصف شهر رمضان. وسيتشاور المجلس مع هيئة المكتب ومع زملاء في منظمة الأغذية والزراعة لتحديد موعد جديد لتلك الدورة. كما أكدت مجددا للممثل الإيطالي أن موعد الدورة العادية الثانية سيحدد بحيث لا تقع يوم 2 يونيو/حزيران. كما أشير إلى المشاورة غير الرسمية القادمة لاستعراض أساليب العمل. واختتمت الأمانة الكلمة بقراءة التغييرات المقترحة على برنامج العمل.

142- وقدم المجلس عددا كبيرا من التعليقات والاقتراحات في إطار هذا البند. وهو يفهم أن الوثيقة المتعلقة بالمساعدة التقنية، والتي تتصل بالأولوية الاستراتيجية 5 **للبرنامج**، ستعرض في الدورة العادية الأولى لعام 2004. وأوضحت الأمانة أن الدورة العادية الثالثة لعام 2004 هي أقرب موعد يمكنها فيه تقديم وثيقة جيدة عن ذلك الموضوع؛ ووافق المجلس على ذلك.

143- ورأى المجلس من الأهمية أن يتضمن برنامج العمل الوثائق التالية: عمل **البرنامج** في حالات الطوارئ؛ مشاركة الجهات المانحة في تعبئة الموارد؛ تقدير احتياجات الطوارئ؛ الاستعداد لحالات الطوارئ؛ اجتماعات وزيارات المجالس المشتركة؛ بناء القدرات؛ تقييم نظام التسيير والإدارة في المجلس؛ المسائل الإنمائية؛ الأرصدة النقدية غير المنفقة؛ سياسة **البرنامج** بشأن المشتريات المحلية؛ تحديث تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها؛ خبرة **البرنامج** من الناحية التشغيلية، في مجال المساعدات الإنسانية. ورحب المجلس بجهود **البرنامج** الرامية إلى زيادة مضمون وثائق السياسات المعنية بالمسائل الإنسانية. ورأى من المفيد تقديم تقارير سنوية عن المسائل التشغيلية والتقييم، والأداء، ولكنه حذر من أن عرض هذا الكم الكبير من الوثائق على المجلس للقراءة لن يكون مناسبا.

144- وطلب المجلس أن تتضمن الوثيقة المقترحة بشأن بناء القدرات الوطنية والإقليمية معلومات عن كيفية تمويل تلك المهام، وسأل عن الموعد المحدد للوثيقة المعنية بعلاقات **البرنامج** مع القطاع الخاص. وأشار إلى أنه ينبغي بالأحرى عرض الوثيقة المعنية بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية لينظر فيها المجلس بدلا من عرضها عليه للعلم والإحاطة، وإنه ينبغي أن تظهر الوثائق المعنية بتقدير احتياجات الطوارئ التقييم المواضيعي للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في موضع مبكر في برنامج العمل. كما ينبغي أن يتضمن برنامج العمل استعراضا للتقدم المحرز في الإدارة القائمة على النتائج، المقرر النظر فيها بالفعل في الدورة العادية الثالثة لعام 2005.

145- وحث المجلس على أن تكون الوثائق موجزة قدر الإمكان، ولكنه لاحظ جودة نوعية وثائق المجلس بشكل عام. وأعرب عن رغبته في أن يبحث **البرنامج** برامج العمل للوكالات الإنسانية الأخرى لمعرفة القضايا التي تبحثها. كما أن عدد الأيام والساعات اليومية المستغرقة في دورات المجلس سنويا يحتاج إلى التقليص، ويمكن تحقيق ذلك بزيادة استخدام الإجراء الصامت والمشاورات قبل الدورة. كما رئي أنه ينبغي للمدير التنفيذي أن يقدم عرضا عاما موجزا لسياق أعمال **البرنامج** في كل دورة، على أن تعرض القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة الجوهرية مرة واحدة في العام.

146- وأحاطت الأمانة المجلس علما بالزيارات المقبلة إلى هايتي (زيارة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للسكان)، وسري لانكا (زيارة يقوم بها أعضاء مجلس **البرنامج**). وأضاف

المدير التنفيذي قائلا إن **البرنامج** يعمل على تحسين عملية رفع التقارير إلى المجلس بشأن عمليات الطوارئ. كما أن **البرنامج** يسعى إلى تحسين أساليب العمل، كما يتجلى في خطة الإدارة، ويمكنه الآن، وقد أصبحت هذه العملية قيد التنفيذ، الانتقال إلى العمل الهام المتمثل في استعراض أسلوبه في دعم المستفيدين في الميدان.

147- واقترح الرئيس أن تراجع الوثيقة في ضوء تعليقات المجلس، وأن يعاد توزيع الوثيقة المعدلة مع المحضر الموجز. وستراجع هيئة المكتب برنامج العمل عند اجتماعها في أواخر ديسمبر/كانون الأول. وستعرض النسخة المنقحة على المجلس في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2004.

148- أدلى أمينا مجلسي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف بكلمتين أعدتا سلفاً، عرضا فيهما انطباعتهما عن المجلس التنفيذي **للبرنامج**. وقال الأمينان كلاهما أن تجربتهما كانت مفيدة ومثمرة. وأثنيا على الجودة العالية لوثائق المجلس، وعلى تركيز وإيجاز مداخلات الأعضاء التي يتضح منها الإلمام الكامل للأعضاء بالوثائق المعروضة عليهم. وأشاد الأمينان بشكل خاص برؤية المجلس الاستراتيجية لأعمال **البرنامج** وبعملية التخطيط التي يقوم بها لفترة السنتين. كما أشادا بتركيزه على الأهداف الإنمائية للألفية، وبتصميمه على تحقيق إدارة فعالة، وبالصراحة التي تتسم بها مداولاته في شكل مواجهة في القاعة. وأثنى الأمينان على المعلومات التي يوفرها **البرنامج** لأعضاء المجلس الجدد وعلى معالجته لمسألة خلافة رئيس المجلس. ونوه أمين صندوق الأمم المتحدة للسكان بالدور المهم لهيئة المكتب في الإعداد للاجتماعات التي تتسم بالتركيز والتوجه نحو اتخاذ القرارات، وأوصى بتعيين منسقين لإدارة مناقشة موضوعات معينة؛ كما أوصى بتجنب عقد جلسات مسائية وجلسات في أيام السبت لجعل اجتماعات أكثر فائدة.

149- وأشار الأمينان إلى أن المجال مازال واسعاً للتبادل المثمر للخبرات في مسائل التسيير والإدارة.

أي أعمال أخرى

مشاركة البرنامج في عملية النداءات الموحدة (2003/EB.3/30)

150- ركزت الأمانة في عرضها لهذا البند على أن عملية النداءات الموحدة هي عملية تنسيقية هامة تتضمن عددا كبيرا من الأطراف، وتعزز التعاون بين الوكالات.

151- وبعد عرض قدمته مديرة المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية أوضحت فيه مشاركة منظمتها في عملية النداءات الموحدة واهتمامها بها، رحب المجلس بالتزام **البرنامج** بعملية النداءات الموحدة، ولا سيما بتحسين عمليات تقييم الاحتياجات والربط بين الدعم في حالات الطوارئ والانتقال والتنمية. وطلب المجلس الإيضاح بشأن تنسيق **البرنامج** مع الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة، وبشأن أنشطته الرامية إلى تحسين فعالية العملية.

152- وركزت الأمانة في ردها على تعقد عملية النداءات الموحدة وتنوع الحالات التي تعمل في ظلها. وأشارت إلى أنه يجري إدخال تحسينات بشكل مستمر، مثل بدء عمليات النداءات الموحدة الانتقالية في عام 2003. كما تعمل شبكة مراكز تنسيق عملية النداءات الموحدة في المقر وفي الميدان على تحسين الروابط مع الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال شبكة للبريد الإلكتروني.

153- وردا على سؤال من المجلس، ركز المدير التنفيذي على الحاجة إلى مواءمة المعونات الغذائية مع كفاية المعونة غير الغذائية. ووجه أيضا الانتباه إلى أهمية اعتبار عملية الانتقال من الطوارئ إلى التنمية عملية مستمرة، وأيضا إلى الصعوبات المواجهة في الاضطلاع بعمليات تقييم الاحتياجات في حالات دائمة التغير.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي (2003/EB.3/31)

154- قدمت الأمانة التقرير المتعلق بالدورة المشتركة بين المجالس في نيويورك، التي عقدت في الفترة 6-9 يونيو/حزيران 2003، وأعلنت أنه قد عُقدت اجتماعات لاحقة منذ ذلك الحين.

155- وأبرز الرئيس البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة المشتركة القادمة التي ستعقد في يناير/ كانون الثاني – فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، التبسيط والمواءمة، نظام المنسق المقيم، الأمن – وأبلغ المجلس أن هيئة مكتب **البرنامج** قد استشيرت بشأن جدول الأعمال. وذكر أن التقرير الصادر عن الاجتماع القادم سيكون أكثر استكمالا عند عرضه على الدورة القادمة للمجلس التنفيذي **للبرنامج** التي ستعقد في فبراير/ شباط.

156- وذكر المجلس أن من المهم أن يكون **البرنامج** مستعدا بشكل جيد لمثل هذه الاجتماعات، وطلب إلى هيئة المكتب النظر في طريقة تزيد من أهمية الدورات المشتركة بالنسبة إلى عمل **البرنامج**. وشدد المجلس أيضا على أهمية موافاة المجلس بنتائج الاجتماعات، وإطلاع المجلس على الوضع فيما يتصل بالزيارات الميدانية. وتساءل المجلس عن الهدف

الأساسي **للبرنامج** في هذه الاجتماعات، والفكرة التي قام عليها اختيار موضوعات جدول الأعمال. وأشير أيضا إلى المعايير المختارة لتحديد من يشاركون في الاجتماعات والزيارات الميدانية المشتركة.

157- وردت الأمانة بقولها إن الاجتماعات المشتركة تعقد استجابة لقرار الجمعية العامة 12/52، الذي دعا مجالس الصناديق والبرامج إلى الاجتماع. أما بنود جدول الأعمال المختارة فإنها البنود التي تحظى باهتمام عام وتتسم بأبعاد شاملة.

158- وستقدم النقاط المثارة في المناقشة إلى دورة المجالس القادمة، وسيحاط المجلس علما بهذه المناقشة.

آخر تطورات الخسائر في الأغذية في بنغلاديش (2003/EB.3/32)

159- أقرت الأمانة بأهمية المشكلة، وقالت إنها تعمل مع الحكومة على حلها. وجرى استكمال خطة عمل تركز على تنمية الشعور بالملكية في الوزارات المعنية. وعين موظف كبير لإدارة خطة العمل. ومن الشواغل الرئيسية أن التمويل الحكومي لا يصل إلى المستوى المحلي ويحاول المسؤولون تعويض هذا النقص ببيع أغذية **البرنامج**. وتتزايد احتياجات اشد السكان فقرا في بنغلاديش، ويلزم من ثم مزيد من الموارد. والعمل مستمر بدعم قيم من الحكومة.

160- وطلب المجلس من الأمانة أن توضح إجمالا التحديات الرئيسية التي تراها في المنطقة وما قد يكون لديها من وسائل للتصدي لها، والأثر المحتمل للخطة الاستراتيجية الجديدة فيما ترى الأمانة. وطلب أيضا المجلس منها الإيضاح بشأن المجالات الأساسية للتحسينات والخطوات المقترحة للتعامل معها. كما طلب المجلس من الأمانة أن تعلق على برنامج التغذية المدرسية في سري لانكا وأن توضح نهجها لتحديد استراتيجية الانسحاب، كما طلب مزيدا من المعلومات عن حالة اللاجئين المسلمين في ميانمار.

161- أشارت الأمانة إلى أنه قد يكون من السابق للأوان التعليق على الخطة الاستراتيجية إذ أنها لم تعتمد بعد. أما فيما يتعلق بالمجالات الأساسية للتحسينات فهي الاضطلاع بأنشطة يومية وتحسين الفرص الاستراتيجية ووضع ترتيبات احتياطية. وسيعقب البرنامج القطري لبنغلاديش برنامج جديد لتلبية الاحتياجات الغذائية المستمرة، يشمل على وجه الخصوص إجراءات للمحافظة على ثقة الجهات المانحة في أن الغذاء يصل إلى السكان المعوزين. ويشمل برنامج التغذية المدرسية في سري لانكا 1 000 مدرسة في مناطق نزاع في المنطقة الشمالية حيث يتوفر الأمن بالقدر الكافي للمحافظة على سلامة الموظفين. والمسلمون في ميانمار ينكر عليهم حقهم في التمتع بالحقوق الأساسية، ويعاملون معاملة سيئة بشكل عام؛ ويعمل **البرنامج** مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادتهم إلى بنغلاديش. وأعربت الأمانة عن امتنانها للدعم المقدم من الجهات المانحة.

162- ورحب المجلس بخطة العمل للحد من الخسائر في الأغذية في بنغلاديش وبتعيين مسؤول لإدارة خطة العمل. وكان من الأهمية بشكل خاص التأكيد مجددا للجهات المانحة على أن مساهماتها تصل إلى المستفيدين. ومعدل الخسائر البالغ 13.35 في المائة الذي كشفت عنه دراسة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية يشمل 8 في المائة من الخسائر قبل التسليم إلى المستفيدين، و5 في المائة بعد التسليم نتيجة لعمليات التقاسم، وأوصى المجلس بعدم التهاون على الإطلاق فيما يتعلق بتسرب الأغذية. ويمكن إدخال تحسينات كبيرة من خلال توزيع دقيق وبسكويت مقويين في عبوات مميزة بدلا من تقديم حبوب. وأحاطت الأمانة علما بهذه النقطة: فهي توزع بالفعل نسبة كبيرة من الأغذية بهذا الشكل، وتعتزم زيادة هذه النسبة لتصل إلى 100 في المائة في إطار البرنامج القطري الجديد.

الإحاطة بمتابعة مسائل التسيير والإدارة

163- لخص الرئيس الأعمال التي قام بها حتى اليوم الفريق التوجيهي المعنى بالتسيير والإدارة. وكان الفريق قد أشرف على إنتاج أدوات التسيير والإدارة التي اعتمدها المجلس في عام 2000: الخطة الاستراتيجية، وخطة التسيير والإدارة لفترة السنتين، والإطار الموحد للسياسات؛ ومازال تقرير الأداء السنوي في طور الإعداد. ووضعت الخطوط العامة للمهام التي سيضطلع بها في المستقبل: سينظر الفريق، في جملة أمور أخرى، في المسائل الخاصة بتحديد وضع وحدة التقييم داخل **البرنامج** وإنشاء لجنة خارجية لمراجعة الحسابات. واقترح تقييم المشروع، نظراً لمشارفته على الانتهاء؛ وأعلن عن عقد اجتماع للفريق التوجيهي المعني بالتسيير والإدارة في ديسمبر/كانون الأول 2003 لحصر الأعمال المنجزة والتخطيط للأعمال التي سيضطلع بها في عام 2004. وهناك اهتمام متزايد بين أجهزة الأمم المتحدة في نيويورك بتقدم المشروع؛ وسوف يحيط الرئيس مجلس اليونيسيف علماً بذلك في يناير/كانون الثاني 2004، وهو يرحب بالدعوات التي ترد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ودُعي الأعضاء إلى دعم هذه العملية بالعمل مع الزملاء في نيويورك لزيادة التعريف بمشروع التسيير والإدارة.